جبهة الجنوب ودورها في الحياة السياسية السودانية حتى عام ١٩٦٩

م. د علي رياض كوير
المديرية العامة للتربية في محافظة القادسية
aliraid131987@gmail.com

The Southern Front and its Role in Sudanese Political Life until 1969

Dr. Ali Riad Coeur
General Directorate of Education in Al-Qadisiyah Governorate

المستخلص

سلط البحث الضوء على دور جبهة الجنوب في الحياة السياسية السودانية، التي استطاعت ملأ الفراغ السياسي للجنوبيين داخل السودان، بسبب تواجد أغلب القيادات السياسية الجنوبية المعروفة خارج السودان، وإزاء ذلك سعت لانتزاع المبادرة من حزب سانو الذي أنهكته حدة الانقسام والتفكك، وطالبت بانفصال جنوب السودان أو منحه حق تقرير المصير، فضلاً عن ذلك عملت على توحيد وجهات النظر الجنوبية من أجل تحقيق طموحات الجنوبيين في الحرية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، فضلاً عن مشاركتها الفعالة في التحضير لعقد مؤتمر المائدة المستديرة، من خلال أرسال وفودها إلى دول شرق أفريقيا لأقناع قادة سانو بالمشاركة في الحياة السياسية السودانية وأنهاء الحرب الأهلية التي أنهكت الجنوبيين، لكن تلك الجهود أدخلتها في صراع مع وليم دينق بعد عودته إلى السودان، بسبب سعيها إلى الانفراد بحق تمثيل جنوب السودان في أي مفاوضات مع الحكومة والأحزاب السياسية الشمالية بشأن الجنوب، كما بذلت جبهة الجنوب جهوداً كبيرة لمنع أحزاب الشمال من إجازة دستور قائم على مبادى الشريعة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: السودان، الانتخابات، المنفى، جبهة الجنوب، سانو، المائدة المستديرة، وليم دينق، الدستور.

Abstract

The research shed light on the role of the Southern Front in Sudanese political life, which was able to fill the political vacuum for southerners inside Sudan, due to the presence of most of the well-known southern political leaders outside Sudan. In view of this, it sought to seize the initiative from the Sanu Party, which was exhausted by the intensity of division and disintegration, and demanded the secession of South Sudan or Granting him the right to self-determination, in addition to that, it worked to unify southern views in order to achieve the aspirations of southerners for social, economic, political and cultural freedom, as well as its effective participation in preparing for the holding of the Round Table Conference, by sending its delegations to East African countries to persuade the leaders of SANU to participate in Sudanese political life and ending the civil war that exhausted the southerners, but those efforts brought it into conflict with William Deng after his return to Sudan, because of its effort to have the exclusive right to represent South Sudan in any negotiations with the government and the northern political parties regarding the south. The Southern Front also made great efforts to prevent The northern parties were unable to approve a constitution based on the principles of Islamic Sharia.

Keywords: Sudan, Elections, Exile, Southern Front, Sano, Round Table, William Deng, Constitution.

المقدمة:

تأسست في السودان خلال مدة عقد الستينيات من القرن الماضي عدد من الأحزاب السودانية الجنوبية، التي تمتعت بنفوذ جماهيري واسع بين المواطنين الجنوبيين على الرغم من التحاق بعضهم في المليشيات الحزبية، وكان من بين أهم تلك الأحزاب جبهة الجنوب التي استطاعت من تنظيم نفسها ووضع الأسس لتشكيل كيان مستقل في الجنوب من خلال طرح أكثر من صورة لشكل ذلك النظام، فضلاً عن ذلك أدت جبهة الجنوب دوراً محورياً في الحياة السياسية السودانية تجاه القضايا التي تعاني منها منطقة جنوب السودان سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي، لكنها رغم ذلك لم تستطع تأطير عملها ونشاطاتها بإطار فكري واضح، الأمر الذي قاد إلى عدم استمرار دورها السياسي بالقوة نفسها، بل تذبذب بفعل التقلبات السياسية التي تحصل في الشمال وأحياناً بفعل المواقف الشخصية لقادتها، ولتسليط الضوء على دور جبهة الجنوب السياسي، فقد كرست هذه الدراسة لتتبع مراحل تأسيسها ومشاركتها في الحياة السياسية السودانية حتى عام ١٩٦٩.

تضمنت الدراسة مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة، تناول المحور الأول تأسيس جبهة الجنوب وبرنامجها السياسي، في حين تطرق المحور الثاني إلى دور جبهة الجنوب في مؤتمر المائدة المستديرة، أما المحور الثالث تناول جبهة الجنوب ودخولها معترك التحالفات السياسية السودانية حتى عام ١٩٦٩.

أولاً: تأسيس جبهة الجنوب وبرنامجها السياسي.

اختلف المؤرخون في تحديد المدة التي تأسس فيها حزب جبهة الجنوب، في نظر بعضهم كانت جبهة الجنوب في بداياتها مجموعة من الموظفين الجنوبيين في الخدمة المدنية، وطلبة الجامعات والمعاهد العليا وبعض المهنيين المقيمين في

العاصمة الخرطوم عند نهاية تشرين الثاني عام ١٩٦٤، وأخذوا على عاتقهم التحدث باسم الجنوب داخل السودان[١]، وفي مقدمتهم كلمنت مبورو (Clement Mboro)[٢]، وأزبوني منديري (Ezbon Mondri)[٣]، وبعض هؤلاء سبق لهم أن عملوا ضمن خلايا سرية موالية لحزب سانو(SANU) [٤]، وفي حقيقة الأمر لم يكن ذلك التنظيم جبهة بما تحمله هذه الكلمة من معنى، إذ لم تضم مجموعات سياسية ذات أهداف واستقلال سياسي نسبي، وإنما حزباً سياسياً له برنامج سياسي وبنية تنظيمية وقيادة موحدة، وقد استشعر مؤسسو جبهة الجنوب أن الفرصة مواتية لملأ الفراغ السياسي القائم، بسبب تواجد أغلب القيادات السياسية الجنوبية المعروفة خارج السودان، وسعوا لانتزاع المبادرة من حزب سانو الذي أنهكته حدة الانقسام والتفكك[٥]، ثم أن الأحزاب السياسية الشمالية نفسها قد استحسنت تأسيس حزب سياسي جنوبي في الداخل ينتزع حق التمثيل من أيدي حزب سانو وحركة الأنيانيا[٦]، والانطباع السياسي للنظام السائد آنذاك أن المجموعات الجنوبية داخل السودان بدت أكثر واقعية وتفهماً للوصول إلى تسوية سلمية لمشكلة جنوب السودان مع التمسك بمبدأ وحدة السودان[٧].

وعلى أساس ذلك الأمر وملئاً للفراغ السياسي في جنوب السودان الذي خلفته ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤[٨]، اتخذ قادة جبهة الجنوب قرار المشاركة في الحكومة الانتقالية، بعد أن رشح ثلاثة من قادتها ليمثلوها في مجلس الوزراء الذي كان برئاسة سر الختم خليفة [٩]، وهم كل من كلمنت مبورو لوزارة الداخلية، وهو أعلى منصب وزاري مهم يشغله أي جنوبي منذ الاستقلال، بعد أن كان الجنوبيون يشغلون حقائب وزارية ثانوية في الحكومات المركزية، مثل الأشغال العامة والمخازن والثروة الحيوانية[١٠]، كما رشح الحزب هيلاري لوقالي (Hilary Logali)[١١]، لوزارة

الأشغال، وأزبوني منديري لوزارة الاتصالات، ولويجي أدوك (Luigi Adwok)[١٢]، ليمثل الجنوب في المجلس الأعلى للدولة "مجلس السيادة" الذي كان بمثابة رئاسة جماعية تتكون من خمسة أعضاء، وفيه انتخب لويجي أدوك رئيساً للمجلس خلال المدة (تشرين الثاني ١٩٦٤ ــ حزيران ١٩٦٥)[١٣]، إذ كانت القوى الشمالية قد سعت أن تختار جبهة الجنوب أعضاءها في مجلس السيادة والحكومة، على اعتبار أن أحدى شعارات ثورة أكتوبر هي وقف القتال في الجنوب، والتفاهم مع جبهة الجنوب كوجه سياسي لحركة الرفض في الإقليم الجنوبي، وقد ساعد ذلك على معالجة الاقتتال المستمر في الجنوب استعداداً للانتخابات العامة[١٤].

وقد تم تسجيل جبهة الجنوب رسمياً في آذار عام ١٩٦٥، وصدر في الخرطوم خلال الشهر نفسه أول عدد لصحيفة "**اليقظة اليومية**" الناطقة باسم الحزب، وظلت لسان حال الحزب إلى أن توقفت عن الصدور لمدة ستة أشهر بقرار من السلطات، لأنها نشرت تقريراً عن المذابح بالجنوب في عددها الصادر في الخامس عشر من تموز ١٩٦٥ [١٥]، وكان مؤسسو جبهة الجنوب قد هدفوا إلى خلق انطباع بأنها منظمة ذات قاعدة عريضة لكل الجنوبيين، ولكن عضوية جبهة الجنوب انحصرت في بداية تأسيسها على المواطنين الجنوبيين المقيمين في العاصمة، والبعض الآخر في مديريات أعالي النيل وبحر الغزال، ومعروف أن تلك المديريات كانت أقل مشاركة في النضال المسلح تحت راية الأنيانيا وحزب سانو، وبالرغم من الإشارة إلى أن باب العضوية مفتوح لأي شخص فوق سن الخامسة عشر ممن يؤيدون ويعملون لتطوير سياسة الجبهة، إلا أن العضوية لم تشمل إلا المواطنين من المديريات الجنوبية، وتشكلت البنية التنظيمية لحزب جبهة الجنوب من مؤتمر قومي باعتباره أعلى الهيئات في مباشرة المسؤوليات السياسية والتنظيمية، وتنعقد اجتماعاته مرة على الأقل كل عامين،

ومن بين صلاحياته وضع الموجهات لسياسة الجبهة، وانتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية المركزية، ويعقد المؤتمر القومي اجتماعاته بالتناوب بين عواصم المدن الكبيرة في الجنوب، وتألف من ممثلين بأعداد متساوية من المدن الجنوبية، وعدد غير محدد من الأعضاء المقيمين في العاصمة الخرطوم(١٦)، ويتبع المؤتمر القومي في تسلسل المسؤوليات لجنة تنفيذية مركزية تجتمع مرة كل عام، وتتكون من واحد وعشرين عضواً(١٧)، وتتولى مهمة الإشراف المباشر والدائم على نشاط أجهزة الجبهة وعمل لجان المدن، ويفرد برنامج حزب الجبهة حيزاً مقدراً لتحديد صلاحيات أصحاب المسؤوليات والمكاتب والهيئات المنبثقة عن اللجنة التنفيذية المركزية، وما يأخذ على برامج جبهة الجنوب أغفالها لطبيعة العلاقة بالأحزاب الجنوبية القائمة آنذاك، والأحزاب الشمالية الصديقة والمناوئة (١٨).

وعلى صعيد متصل تضمن دستور جبهة الجنوب الذي صدر في شباط عام ١٩٦٥، مطلباً صريحاً يدعو لانفصال جنوب السودان فوراً أو منحه حق تقرير المصير، وذلك عن طريق استفتاء عام يجري داخل المدن الجنوبية الثلاث(١٩)، وأعلنت جبهة الجنوب أن في مقدمة أهدافها توحيد وجهات النظر الجنوبية من أجل تحقيق طموحات الجنوبيين في الحرية الاجتماعية الاقتصادية والسياسية والثقافية من الهيمنة العربية، ولكنها في ذات الوقت دعت الجنوبيين للنأي عن أعمال العنف (٢٠). يمكن القول أن تفاخر جبهة الجنوب في الحديث بلهجة حادة ضد الهيمنة العربية هو من أجل استقطاب وتأييد المواطنين الجنوبيين من خلال إضفاء نبرة متشددة على خطابها السياسي، لأنها كانت في طور التأسيس، فكان لا بد أن تكون حريصة على أبعاد تهمة تقربها من الأحزاب السياسية الشمالية، خاصة وأن أغلب قادتها من كبار موظفي الدولة.

وبالوقت ذاته أورد برنامج جبهة الجنوب مطلباً يبدو أن الهدف منه بعث الطمأنينة في نفوس الشماليين، إذ عبر عن سعي الجبهة إلى مواصلة الجهد بعد حل قضية الجنوب إلى العمل كقوة ضغط لتوعية الرأي العام بالمهام الوطنية، والتنبيه إلى المخاطر المحتملة للأضرار بتلك المصالح على المدى القريب والبعيد، وبعد أن أخذت بيانات جبهة الجنوب في المطالبة بمنح الجنوب حق تقرير المصير، تزايدت حدة المواجهة في مخاطبة الأحزاب الشمالية، واتهام جبهة الجنوب بمولاة الاستعمار وتلقي الدعم من ألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية، وقد بد واضحاً أن جبهة الجنوب سلكت سياسة مهادنة للأحزاب الشمالية إلا في حالات معينة، إذ جنحت إلى مواجهات مؤقتة ومحدودة الأمد، واحتمت خلف بيانات حزب سانو بالخارج التي تهاجم الأحزاب الشمالية وتدعو إلى حق تقرير المصير من جهة، والانفصال من جهة أخرى(٢١).

وكان من بين أهداف برنامج جبهة الجنوب المطالبة بجنوبية الوظائف الإدارية، وفي صفوف الشرطة وضباط السجون وأجهزة الأمن، والإسراع بنقل الموظفين الجنوبيين العاملين في الشمال إلى الجنوب، فضلاً عن المطالبة باستيعاب الجنوبيين في القوات المسلحة السودانية بأعداد تنسجم مع نسبة سكان الجنوب إلى باقي البلاد، كما انتقد البرنامج السياسة التعليمية المطبقة في الجنوب باعتبارها لا تتناسب مع احتياجاتها، ولا تراعي الخصائص المميزة لتلك لأبناء الجنوب، بل صممت بغرض تنفيذ سياسة التعريب والأسلمة فيها، وعلى أثر ذلك طالب البرنامج بمراجعة نظم التعليم، وجعل الوظائف في كل مستويات إدارة التعليم في الجنوب يديرها أبناءه، وتطبيق سياسة علمانية تساوي بين الأديان والأعراف، وتصون حقوق الهيئات المسيحية المحلية والعالمية في التبشير والعمل في مجال التعليم، واحتلت المطالب

الاقتصادية حيزاً مقدراً في برنامج جبهة الجنوب، إذ دعا إلى كف يد الرأسماليين الشماليين واستغلالهم للمواطنين الجنوبيين، وإلى أنشاء الصناعات والمشاريع الزراعية كجزء من القطاع العام، فضلاً عن التعاونيات وفتح أبواب الاستثمار أمام الشركات الأجنبية للعمل في الجنوب [٢٢].

ثانياً: جبهة الجنوب ودورها في مؤتمر المائدة المستديرة.

كان من بين المهام البارزة التي شاركت بها جبهة الجنوب هي التحضير لعقد مؤتمر المائدة المستديرة [٢٣]، وكان تشكيل حكومة سر الختم خليفة ودعوتها لإيجاد حل سلمي لمشكلة الجنوب أحدثا ردود أفعال متباينة، فضلاً عن الشك واللامبالاة وسط القيادة الجنوبية في المنفى، ومن أجل تأكيد حسن نوايا الحكومة لقياديي الجنوب في المنفى، بادرت جبهة الجنوب بإرسال وفود إلى شرق أفريقيا، كانت مهمتها ذات شقين، تمثل الشق الأول بإطلاع القيادة الجنوبية في المنفى على الظروف التي أسست فيها جبهة الجنوب وبرنامجها والدور الذي يتوقع أن تلعبه في عملية السلام، أما الشق الثاني فهو إقناع القادة في المنفى واطلاعهم على التغييرات التي جرت داخل البلاد، والدور الذي يجب أن يلعبه القادة في المنفى إذا اختاروا أن يشتركوا في عملية السلام[٢٤]، وانطلاقاً من ذلك سعت جبهة الجنوب إلى بذل مساعي مستقلة لمخاطبة اللاجئين السودانيين، وبعثت لذلك الغرض أربعة وفود إلى شرق أفريقيا [٢٥].

ووفقاً لذلك غادر الوفد الأول الخرطوم برئاسة أبيل ألير (Abel Alier)[٢٦]، في تشرين الثاني عام ١٩٦٤، وكانت مهمته مقابلة السياسيين واللاجئين الجنوبيين في كينيا وإثيوبيا وأوغندا، وفي غضون ذلك تمكن الوفد من مقابلة الأب ساتورنينو لوهور (Saturnino Lohure)[٢٧]، في العاصمة الكينية نيروبي، وجوزيف أودوهو (Joseph Oduho)[٢٨]، في العاصمة الأوغندية كمبالا، وأطلعهما الوفد بإيجاز

على التغييرات التي حدثت في السودان، في المقابل عبر قادة سانو لوفد جبهة الجنوب عن مخاوفهم وشكوكهم في صدق نوايا قيادة الشمال تجاه إيجاد حل سلمي لمشكلة الجنوب، ثم ذهب الوفد إلى أديس أبابا واطلع اللاجئين على التطورات الجديدة، لكنه فشل في إقناع القادة الجنوبيين في المنفى بالتخلي عن مخاوفهم والثقة في الحكومة الجديدة [٢٩]، وعلى رأسهم الأب ساتورنينو لوهور بسبب تشككه في صدق نوايا الأحزاب السياسية السودانية وقدرتها على حل مشكلة جنوب السودان التي تسببوا في إضرام نيرانها، ومن ثم مهدوا للحكم العسكري، بعد أن توصلت الأحزاب الجنوبية في توحيد مطالب المناطق المهمشة في السودان للبرلمان، قبل أن يقدم رئيس الوزراء آنذاك على تسليم السلطة للمجلس العسكري عام ١٩٥٨، برئاسة الفريق إبراهيم عبود[٣٠]، ونتيجة تلك الرؤية لدى بعض قادة الجنوب في المنفى عاد الوفد إلى الخرطوم في أواخر تشرين الثاني عام ١٩٦٤ [٣١].

وفي وقت لاحق بعثت جبهة الجنوب بأزبوني منديري أحد وزرائها في الحكومة الانتقالية بصحبة عابدين إسماعيل وزير الحكومات المحلية ممثلاً عن حكومة سر الختم خليفة إلى العاصمة الأوغندية كمبالا في كانون الثاني عام ١٩٦٥، وتمكن الوفد من عقد اتفاقية مع السلطات الأوغندية بموجبها تساعد الأخيرة الحكومة السودانية في إعادة اللاجئين الجنوبيين الموجودين في أوغندا إلى السودان وإعادة توطينهم، على أن تحل المسائل السياسية عن طريق مؤتمر اقترح حزب سانو عقده خارج السودان[٣٢]، وقد كان الهدف الرئيس للوفد هو كسب الدول المجاورة ومناشدتهم بالضغط على الجنوبيين في المنفى أي في بلادهم لقبول اقتراح الحكومة السودانية الرامي للسلام[٣٣].

وتكون الوفد الثالث الذي أرسلته جبهة الجنوب إلى شرق أفريقيا من داود عبد اللطيف المدير الأسبق لولاية الاستوائية، وموقير واكيج محمد، وكانت مهمتهم مقابلة

وليم دينق(William Deng) [٣٤]، في مقر إقامته في زائير(الكونغو)، وإقناعه في العودة إلى الوطن ليشترك في المؤتمر المقترح، وقد وافق وليم دينق على العودة إلى السودان، لكنه اقترح أن يعقد المؤتمر في مدينة جوبا عاصمة الجنوب[٣٥]، ومن الجدير بالذكر كانت جبهة الجنوب مدركة تماماً للانقسامات الموجودة وسط قادة حزب سانو في المنفى، وخاصة بين وليم دينق وأقري جادين(Aggrey Jadden)[٣٦]، ولذلك تصرفت بأسلوب يجعلها أكثر أحزاب الجنوب فعالية في محادثات السلام، وأن سانو المنقسم أفضل من سانو المتحد، لأن الأخير قد يحرمها من امتياز أن تكون الناطق الرسمي باسم الجنوب داخل البلاد، أما النهج الآخر الذي استخدمته جبهة الجنوب ببراعة فهو إرسال وفودها إلى المجموعات الجنوبية المختلفة، فعلى سبيل المثال أرسلت وفداً من أعضاء الحزب لمقابلة وليم دينق ينتمون إلى قبيلة الدينكا[٣٧]، في حين أن الوفد الذي أرسل لمقابلة مجموعة أقري جادين كان أعضاؤه من الاستوائيين، ذلك الأسلوب كان فعالاً ومهماً في ظل خلفية نزاعات الدينكا والاستوائيين التي أدت إلى عدم فعالية حركة تحرير الجنوب في المنفى[٣٨].

مهما يكن من أمر نجح وفد جبهة الجنوب بعد مباحثات مستفيضة من اقناع وليم دينق بالعودة الى الخرطوم في السابع والعشرين من شباط ١٩٦٥، بصحبة ستة سياسيين جنوبيين لإجراء محادثات تمهيدية مع الحكومة المركزية [٣٩]، وبوصول وليم دينق إلى الخرطوم حسم مكان انعقاد المؤتمر، والموافقة على الخرطوم مكاناً لانعقاد مؤتمر المائدة المستديرة، وانطلاقاً من ذلك شرع مباشرة في المفاوضات مع الاحزاب الشمالية في اتخاذ الاجراءات اللازمة لانعقاد المؤتمر [٤٠].

أما الوفد الأخير لجبهة الجنوب إلى شرق أفريقيا فكان برئاسة هيلاري لوقالي، وكانت مهمته إقناع متشددي سانو بقبول مكان انعقاد المؤتمر والمشاركة فيه، وهي

محاولة من قبل جبهة الجنوب للمساومة وحتى المزايدة على جناح أقري جادين المتشدد، أنه إذا رفضوا حضور المؤتمر فأن الحكومة مستعدة لقبول وليم دينق كممثل وحيد لحزب سانو، وإزاء ذلك لم يكن أمام مجموعة أقري جادين إلا الخضوع لمساومة وفد جبهة الجنوب(٤١)، لكن أقري جادين اشترط أن ينعقد المؤتمر خارج السودان، وتوافقت الآراء على عقده في مدينة جوبا، إلا أنه في ضوء هشاشة الأوضاع الأمنية في مدينة جوبا، وانعدام المقومات الضرورية لإنجاح عمل المؤتمر فيها، وافقت كل الأطراف على عقد المؤتمر في العاصمة الخرطوم، بعد أن تعهدت الحكومة بضمان سلامة المشاركين في المؤتمر (٤٢).

وأثناء انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة بالخرطوم في السادس من آذار ١٩٦٥، اشتركت جبهة الجنوب بالأفكار والتوجهات السياسية مع حزب سانو جناح أقري جادين المتشدد، وفي ذلك الصدد نذكر مقتطفات من خطاب رئيس وفد جبهة الجنوب غوردون مورتات (Gordon Muortat)(٤٣)، الذي ألقاه أمام المؤتمر وعبر فيه عن أهداف الحزب قائلاً: "**إن العلاقة القائمة حالياً بين الجنوب والشمال قد فرضتها قوى خارجية، ولم تؤخذ في الاعتبار أمنيات سكان الجنوب وطموحاتهم، والأهم من ذلك أن هذه العلاقة زادت توتراً بسبب تصرفات الحكومات الشمالية والشخصيات الشمالية وبعض المجموعات المؤثرة التي تتطلب فحصها من قبل الجنوبيين، ثم يتجاهل الشماليون الحقائق التاريخية ويصرون على القول إن الجنوبيين يريدون الوحدة، إن عدداً قليلاً من المغامرين يريدون الإخلال بالوضع الحالي، فإنه يجب أن يسمح للجنوب أن يقرر مستقبله بممارسة حرة لحق تقرير المصير**" (٤٤).

وأمام ذلك الموقف سعت جبهة الجنوب منذ تأسيسها للتعاون مع حزب سانو جناح الخارج، وناهضت حزب سانو جناح وليم دينق الذي عاد إلى العمل داخل

السودان[٤٥]، وفي أعقاب عودة الأخير للبلاد أصدرت جبهة الجنوب بياناً يحوي إدانة لوليم دينق، وقد أشار البيان إلى: " **في هذه الظروف فأن جبهة الجنوب تؤكد موقفها المعلن من النزاع بين وليم دينق وسانو، وإنها لن تتعامل مع وليم دينق الذي عاد إلى السودان بصفة فردية ولا يمثل حزب سانو**"[٤٦]، وعلى أثر ذلك تصاعدت المنافسة بين جبهة الجنوب وحزب سانو في الداخل، وكلاهما سعى لخلق قاعدة واسعة وسط فئات المثقفين والمهنيين والموظفين والعمال المهرة باعتبارهم طلائع العمل السياسي وحملة ألوية التغيير في الجنوب، وقد سعت جبهة الجنوب إلى الانفراد بحق تمثيل جنوب السودان في أي مفاوضات مع الحكومة والأحزاب السياسية الشمالية بشأن الجنوب، وبالرغم من أنها سعت في بداية الأمر إلى التوسط لرأب الصدع بين الأجنحة المتصارعة داخل حزب سانو، إلا أنها انحازت بعد عودة وليم دينق للسودان إلى تأييد جناح سانو الخارج، وقد بلغ الأمر بين جبهة الجنوب وحزب سانو جناح وليم دينق حد العداء السافر، وأعلنت الجبهة بأنها لن تقيم أي اتصالات مع وليم دينق باعتباره لا يمثل إلا نفسه، في المقابل أعلن وليم دينق بأن جبهة الجنوب قد عملت بالوكالة عن حزب سانو وحركة الأنيانيا قبل ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤، وبعودة سانو ومؤيدوه إلى الداخل فقدت حق التحدث باسم الجنوب، ومع ذلك سعت جبهة الجنوب إلى إضفاء شيء من الحياد في الصراع بين جناحي حزب سانو من خلال البيان الذي أصدرته وأشار إلى: "**إن موقفنا منذ سقوط الحكم العسكري فيما يتعلق بطرفي النزاع في حزب سانو هو الوقوف على الحياد، والعمل على رأب الصدع بينهما، وفي سبيل ذلك قامت الجبهة بأرسال ستة وفود إلى شرق أفريقيا، وعزمنا على مواصلة الحوار مع جناح سانو في الداخل**"[٤٧]. يمكن القول أن جبهة الجنوب أرادت الانفراد بحق

تمثيل وجهة النظر الجنوبية، والاستقواء بمن قرروا البقاء خارج السودان، فضلاً عن حسم المنافسة القائمة مع حزب سانو جناح وليم دينق الذي عاد إلى السودان.

في الجانب الآخر أبدت الأحزاب الشمالية والرأي العام انحيازاً صريحاً يشد من عضد جناح وليم دينق، وقد أفلح الوسطاء من الشمال والجنوب في قسمة التمثيل السياسي بين جبهة الجنوب وحزب سانو في الداخل، إذ خصصت خمسة مقاعد للجبهة الجنوبية وأربعة مقاعد لسانو، ورغم التحولات التي شهدها جناح سانو في الخارج، والتي أفضت إلى إزاحة جوزيف أودوهو وتولي أقري جادين منصب الرئيس، لم يصدر عن جبهة الجنوب المتعاطفة مع سانو بالخارج ما ينم عن تأييد أو مقاطعة لقيادة أقري جادين(٤٨).

ومهما يكن من أمر بعد أن تمكنت من تنظيم نفسها في الداخل، وأصبحت تعبر عن وجهة النظر الجنوبية في الأحداث الجارية في السودان(٤٩)، أدت جبهة الجنوب مع حزب سانو دوراً فعالاً في مؤتمر المائدة المستديرة (٥٠)، إذ كان أول مشروع مشترك قدم إلى المؤتمر من قبل جبهة الجنوب وحزب سانو في الحادي والعشرين من آذار ١٩٦٥، يدعو إلى إجراء استفتاء في الجنوب تحت إشراف مراقبين من الدول الأفريقية للتأكد من اتجاه أغلبية الجنوبيين سواء إلى الوحدة الفيدرالية أو إلى الاتحاد مع الشمال أو الاستقلال أو الانفصال، واقترح المشروع أن يجري الاستفتاء خلال شهرين من ذلك التاريخ، وكانت جبهة الجنوب وحزب سانو يرون إن الخطوة الأولى في سبيل إجراء الاستفتاء المقترح هو انسحاب قوات الجيش من الجنوب والعودة إلى ثكناتها في الشمال، وإلغاء حالة الطوارئ، وأن تعمل جبهة الجنوب وحزب سانو على إيقاف القتال في الجنوب عن طريق مناشدتهم للمقاتلين الجنوبيين بالكف عن القتال(٥١)، في المقابل تنقل الحكومة سلطات الآمن المخولة للجيش للإداريين المدنيين،

وأن تنقل إلى الجنوب جميع الإداريين الجنوبيين الذين يعملون في الشمال، فضلاً عن تشكيل لجنة مهمتها اختيار إداريين شماليين مناسبين ليعملوا في الجنوب بالوظائف التي لا يتوفر جنوبيون لأشغالها، وأن تنفذ فوراً الاتفاقية المبرمة بين حكومتي السودان وأوغندا التي تكفل سلامة العودة والاستقرار للاجئين الجنوبيين، وأن تكون نتائج الاستفتاء ملزمة تلقائياً للشمال والجنوب على السواء، وإلى جانب ذلك يقوم أعضاء الوفود والمراقبون بزيارة إلى مناطق الجنوب ليكونوا فكرة سريعة عما يجري هناك(٥٢).

لكن الأحزاب الشمالية رفضت ذلك المشروع ورأت فيه محاولة خفية لتطبيق حق تقرير المصير دون أن تتوفر فيه شروط تطبيقه، يضاف إلى ذلك أن المشروع صور علاقة الشمال بالجنوب كعلاقة مستعمر (٥٣)، كما كان الشماليون يرون أن معظم أهل الجنوب يؤيدون الوحدة غير المشروطة، وأنه ليس هناك غير قلة تؤيد النظام الفيدرالي الذي يحسبه أهل الشمال مرادفاً للانفصال، لذلك أذهلها ما جاء في خطاب جبهة الجنوب فوصفتها بأنها تنظيم انفصالي(٥٤)، والحقيقة أن المشروع الذي تقدمت به جبهة الجنوب وحزب سانو، لم يعبر عن مستوى المسؤولية الملقاة على عاتق الجنوبيين، وإنما هدف إلى تفتيت السودان وتعريضه للتمزق، فقد طلبت جبهة الجنوب وحزب سانو سحب القوات السودانية في الجنوب، في حين أن هناك جماعات مسلحة خارجة على القانون، فضلاً عن ذلك أن جبهة الجنوب وحزب سانو لم تكن لديهما السيطرة الكاملة على العناصر لإيقاف أعمال العنف، إذ لم يلق البيان أذناً صاغية ولا استجابة من المتمردين بل على العكس، فقد ازدادت أعمال العنف والقتال بصورة واضحة (٥٥).

رفضت الأحزاب الشمالية مشروعاً آخر تقدمت به جبهة الجنوب وحزب سانو في الرابع والعشرين من آذار ١٩٦٥، يدعو إلى إنشاء إقليمين في السودان يكون لكل

إقليم السلطة الكاملة داخل أراضيه [٥٦]، ويكون لكل إقليم السيطرة على الشؤون الخارجية والمالية والتخطيط الاقتصادي والقوات المسلحة والأمن الداخلي، وحدد المشروع خدمات مشتركة يقوم بتنظيمها مجلس وزراء مكون من أثنا عشر وزيراً من كل إقليم، وتكون لمجلس الوزراء أمانة عامة لتنفيذ القرارات، وتشمل الخدمات المشتركة المعنية حركة البضائع والمواصلات، والعمل ورقابة النقد والتعليم العالي، ومكافحة الأمراض الوبائية والبحث الطبي[٥٧]. وذلك يفسر لنا أن المشروع كان يرمي إلى فصل الجنوب عن الشمال وإقامة دولة مستقلة في الجنوب لا يربط بينها وبين الشمال سوى جهاز لتنسيق الخدمات، أو بمعنى آخر صياغة العلاقة بين الشمال والجنوب على أساس كونفدرالي.

وقد بدأ واضحاً أن الرؤية الشمالية والرؤية الجنوبية المعتدلة اتجهت نحو الرغبة في إيجاد نظام للحكم يوحد البلاد ويستبعد فكرة الانفصال، إذ أن الاتجاه نحو الاتحاد يدعم التنمية الاقتصادية ويجعل من السودان دولة قوية، بينما الانفصال يؤدي إلى ضعف السودان بشكل عام، ويعطي للعالم سودان عبارة عن مجموعة دويلات لا يمكن أن تصبح دولة مؤثرة في المحيط العربي والإقليمي والعالمي[٥٨]، ومن النتائج السلبية التي تحسب على الأحزاب الجنوبية إنها دخلت مؤتمر المائدة المستديرة منقسمة، ولم تتفق بشأن نوع العلاقات الدستورية التي تراها مقبولة، فالفريق المتطرف وجماعة الانيانيا لا يؤمنان بالحل السلمي بل ويعارضان فكرة عقد المؤتمر أصلا على أساس إن المشكلة لن تحل إلا بالقوة، ومن هنا بذل الفريق المتطرف كل جهد ممكن لإبعاد الفريق الثاني المتمثل بجبهة الجنوب وحزب سانو عن كل مشروع لا يؤدي إلى الاستقلال والانفصال[٥٩].

ثالثاً: جبهة الجنوب ومعترك التحالفات السياسية حتى عام ١٩٦٩.

بعد أشهر قليلة من انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة، انتخبت اللجنة التنفيذية الجديدة لجبهة الجنوب[٦٠]، وفي غضون ذلك بدأت الأحزاب السياسية الشمالية الاستعدادات لخوض الانتخابات العامة، لكن جبهة الجنوب لم تكن شريكاً في الميثاق الوطني الذي وقعت عليه جميع الأحزاب الشمالية بعد ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤، وفيها حدد تاريخ إجراء الانتخابات العامة، ولأن رأي جبهة الجنوب استقر على أن الميثاق الوطني من صنع الشماليين، لذلك السبب لم يكن الميثاق ملزماً لها، وإزاء ذلك جعلت مشاركتها في الانتخابات العامة وفق شروط رفعتها في مذكرة إلى رئيس الوزراء في نيسان عام ١٩٦٥، تضمنت أن تخطو الأحزاب الشمالية خطوات واضحة نحو حل مشكلة الجنوب، وأن يمثل الجنوب في الحكومة على أساس الثقل السكاني، وأن يكون ترشيح الأعضاء الجنوبيون في مجلس الوزراء من قبل الجنوب وأحزابه على أن يعينهم رئيس الوزراء، وأن لا يعقد البرلمان الذي سوف يتم انتخابه جلسة حتى تحل مشكلة الجنوب أو على الأقل حتى يأتي وقت مناسب يستطيع فيه الجنوبيون انتخاب ممثليه في البرلمان، وأن تجري الحكومة الانتخابات في مناطق الجنوب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الحادي والعشرين من نيسان ١٩٦٥[٦١].

ورغم معارضة جبهة الجنوب وقادة الأحزاب الجنوبية للانتخابات، إلا أن الأحزاب الشمالية استمرت في استعداداتها لإجراء الانتخابات، وبالفعل أجريت الانتخابات في الشمال في الحادي والعشرين من نيسان ١٩٦٥[٦٢]، وبعد أن قررت جبهة الجنوب مقاطعة الانتخابات أصيبت بصدمة كبيرة، بسبب حادثتين وقعتا في الجنوب[٦٣]، وكان الاعتقاد السائد في أوساط قادة جبهة الجنوب هو أن الحادثتين كانتا موجهتين ضد مناصريها مباشرة، وفور سماعها الخبر اعتبرت قيادة جبهة الجنوب

أن الحادثتين تهدفان إلى التخلص من أعضائها الذين يشكلون أغلبية الكوادر السياسية في كل من جوبا وواو، وعلى أثر ذلك نشرت صحيفة اليقظة السودانية الجنوبية بغضب مجريات الحادثتين بالتفصيل، ونتيجة لذلك اعتقل ناشر الصحيفة ومحررها من قبل السلطات الأمنية، وتم تقديمهما إلى المحكمة بتهمة نشر معلومات كاذبة عن الحادثتين(٦٤).

وفي أعقاب مقتل بعض الطلبة الجنوبيين الذين انتفضوا في تموز عام ١٩٦٥، زار غوردون مورتات وكلمنت مبورو مدينة جوبا عاصمة الإقليم الجنوبي، وخلال التجوال في شوارع المدينة ولقاءهم بالأهالي، شعر قادة جبهة الجنوب بالفزع والاستياء مما رأوه وسمعوه في جوبا، وعندما عادوا إلى الخرطوم تم احتجازهم في مطار العاصمة وتفتيشهم جسدياً، وعلى الرغم من ذلك لم تتمكن السلطات من العثور على تقرير قادة جبهة الجنوب، ورداً على ما حدث دعا غوردون مورتات وكلمنت مبورو إلى مؤتمر صحفي في مقر حزبهما بالخرطوم، كشفا فيه لوسائل الإعلام عن تفاصيل وأدلة للفظائع التي ارتكبتها القوات الخاصة السودانية في جوبا، والتي راح ضحيتها المئات من الأبرياء، فضلاً عن أحراق ثلاثة الألاف منزل(٦٥).

وكانت جبهة الجنوب قد احتفظت لنفسها بمساحة للحركة في أجواء التحالفات السياسية المضطربة بعد عام ١٩٦٥، أتاحت لها الدخول في تحالفات قصيرة المدى مع الأحزاب ذات الأغلبية السياسية في الجمعية التأسيسية، واستطاعت أن تكسب إلى جانبها الأغلبية من بين الموظفين والعمال الجنوبيين في العاصمة، فضلاً عن ذلك كانت مواقفها السياسية ذات طابع براغماتي يسعى للتوفيق بين اللهجة المتشددة في مطلب تقرير المصير من جهة، والتوافق مع الأحزاب الشمالية داخل الجمعية التأسيسية

في قضايا مشتركة من جهة أخرى، وفي بعض الأحيان اتخذت مواقف مستقلة جعلتها هدفاً لانتقادات الصحف الموالية للأحزاب الشمالية الحاكمة[٦٦].

ومن الجدير بالذكر وقفت جبهة الجنوب ضد إجراءات الأحزاب السياسية الشمالية بطرد نواب الحزب الشيوعي السوداني[٦٧]، المنتخبين من الجمعية التأسيسية، بالرغم من أن جبهة الجنوب والحزب الشيوعي السوداني لم يكونوا على ود ولم يسعيا إلى التنسيق بينهما بعد مؤتمر المائدة المستديرة، إلا أن ذلك لم يمنع جبهة الجنوب من اتخاذ موقف مؤيد لحرية العمل السياسي لكل الأحزاب السياسية، ورأت في قرار الجمعية التأسيسية القاضي بأبعاد نواب الحزب الشيوعي السوداني وحظر نشاطه العلني خطراً على الممارسة الديمقراطية بأكملها، فضلاً عن ذلك استشعرت جبهة الجنوب خطورة ذلك القرار الذي قد يطالها إذا ما دارت الدوائر، لذلك تبنت المطالبة برفض قرار الجمعية التأسيسية بأسقاط عضوية ممثلي الحزب الشيوعي في البرلمان ومصادرة نشاطه العام، وإزاء تلك الاحداث أصدر المكتب المركزي لجبهة الجنوب بياناً في الخامس عشر من تشرين الثاني ١٩٦٥، حذر فيه من خطر إقحام المعتقدات الدينية في الصراعات السياسية، وطالب البيان بتقديم كل من يعتدي على معتقدات الناس إلى العدالة، وأشار البيان أيضاً بالرغم من أن جبهة الجنوب لا تقيم علاقة متميزة مع الحزب الشيوعي السوداني بسبب كراهيته للجنوب، وتحريضه للرأي العام في الشمال ضدها، إلا أن ذلك لا يمنعها من المطالبة بفصل حادثة الطالب المعني[٦٨]، عن النشاط العام للحزب الشيوعي السوداني خاصة وقد نفى ممثلوه أية صلة له بالحادث، كما أدانت جبهة الجنوب التشجيع الذي أبدته الحكومة للتظاهرات المطالبة بحل الحزب الشيوعي، كونه التكتيك نفسه الذي تستعمله الحكومة في تعاملها مع

الجنوب، من حرق القرى والممتلكات وقتل المواطنين لمجرد الاشتباه في أن اقاربهم ينتمون لحركة الأنيانيا[٦٩].

وبعد أن أكملت لجنة الاثني عشر[٧٠]، توصياتها في الخامس والعشرين من حزيران ١٩٦٦، والتي أدت فيها جبهة الجنوب دوراً كبيراً، عقد رئيس الوزراء الصادق المهدي[٧١]، بناءً على توصياتها مؤتمراً لكل الأحزاب السياسية في تشرين الأول عام ١٩٦٦، وفي ذلك المؤتمر منح الجنوب سبعة ممثلين أثنان منها لجبهة الجنوب، وعندما قررت الحكومة أن تجري الانتخابات الفرعية في الجنوب في الثامن من آذار ١٩٦٧، بما في ذلك ستة وثلاثين دائرة جنوبية لم تجرِ فيها الانتخابات في عام ١٩٦٥، قاطعت جبهة الجنوب الانتخابات استناداً إلى استحالة اجرائها في ظل حالة الطوارئ السائدة بأرجاء الجنوب، وذهبت إلى أن الانتخابات يجب ان تجرى بعد الاتفاق على وضع الدستور[٧٢].

وأمام ذلك الموقف كان الهم الأكبر لقادة جبهة الجنوب إدارة اللعبة السياسية بحذر شديد مع الأحزاب العربية، حتى لا يضطروا إلى الهجرة خارج السودان، بعد أن غادر أثنان من أبرز قادتها في اللجنة التنفيذية إلى المنفى في شرق أفريقيا، وهما غوردون مورتات وأزبوني منديري اللذان أصبحا عضوين نشيطين في حركة تحرير جنوب السودان في المنفى[٧٣]، وتهيأت الفرصة أمام جبهة الجنوب بعد أن شكل محمد أحمد محجوب[٧٤]، حكومته الائتلافية في السادس عشر من أيار ١٩٦٧، وقرر أن يتعاون مع جبهة الجنوب، اعتقاداً منه أن حزب سانو جناح وليم دينق لا يملك قاعدة جماهيرية في أعالي النيل والاستوائية [٧٥]، في المقابل تمتعت جبهة الجنوب بنفوذ جماهيري واسع في الجنوب وبين المواطنين الجنوبيين المقيمين في الشمال بأعداد

وثقل سياسي يعتد به، وكان الطرفان على وعي بأهمية ذلك التنسيق لخوض انتخابات الجمعية التأسيسية في عام ١٩٦٨[٧٦].

فضلاً عن ذلك كانت قيادة جبهة الجنوب تؤمن بأن وجودها في البرلمان قد يمنع الحكومة من تبني دستور يهمل مطالب الجنوب[٧٧]، إذ كان الجنوبيون ممثلين في جبهة الجنوب وحزب سانو مجمعين على رفض الدستور الإسلامي، وسبق أن كتبت الاحزاب الجنوبية مجتمعة مذكرة للجنة القومية للدستور بتاريخ السادس من نيسان ١٩٦٧، مطالبة بأبعاد الدين عن الدولة ومشيرة إلى أن عدد غير المسلمين بلغ نحو خمسة ملايين، وحددت المذكرة قائلة: "**اسمحوا لنا بأن نحذر لجنتكم بأنها سوف تتحمل مسؤولية جسيمة أن هي وضعت هذا المعوق الجديد في طريق التفاهم بين الشمال والجنوب**"[٧٨].

وتبعاً لذلك أقدمت جبهة الجنوب على التعاون مع حزب سانو المنافس لها بشأن الخطوات الجارية لوضع دستور دائم للسودان، وقد اعترضا بداية على عدم ضم اللجنة المكلفة بوضع مسودة الدستور ممثل للأحزاب السياسية الجنوبية، ورأوا بأن مسودة الدستور الدائم يتعين عليها أن تتضمن ضمانات تمكن من الوصول إلى حل دستوري لمشكلة الجنوب، وكان من رأيهم أن تتوافق كل الأطراف على تشكيل لجنة وضع مسودة الدستور الدائم بعد التوصل إلى تسوية سلمية ودائمة لمشكلة الجنوب، وأبدت جبهة الجنوب وحزب سانو مخاوفهما من أن الأحزاب السياسية في الشمال تستعجل الخطى لإجازة دستور قائم على مبادئ الشريعة الإسلامية، ورأوا بأن مثل ذلك الدستور لا يتناسب مع واقع التعدد الديني والثقافي في السودان، وطالبوا بأن يكون الدستور الدائم ضامناً لحق ممارسة الشعائر الدينية على قدم المساواة لكل الديانات والمعتقدات التقليدية[٧٩].

وبعد أصرار الأحزاب الشمالية بأن يكون السودان جمهورية ديمقراطية اشتراكية أساسها الإسلام، تحفظ الجنوبيين وعلى رأسهم جبهة الجنوب على الصيغة، واقترحت الأخيرة تعديلاً للصياغة على نحو يكون فيه السودان جزءاً من الكيانين الأفريقي والعربي، ولكن لم توافق اللجنة القومية للدستور على ذلك(٨٠)، ولما استشعر الأعضاء الجنوبيون فشلهم في فرض التعديلات المقدمة من قبلهم، وظلوا متمسكين باعتراضاتهم لمشروع الدستور أثناء مناقشات البرلمان لها، وتقدموا بتعديلات لحذف أو الغاء المواد المتعلقة أو التي تشير إلى الإسلام والشريعة واللغة العربية، فضلاً عن المواد التي تقرر أن السودان دولة موحدة (٨١).

مهما يكن من أمر لم تسمح الأزمات السياسية التي لحقت بالسودان بإجازة الدستور واصداره في ذلك التاريخ، إذ صدر الأمر بحل البرلمان في شباط عام ١٩٦٨، على أن تجري الانتخابات العامة في الثامن من نيسان خلال العام نفسه، وجاءت مشاركة جبهة الجنوب في تلك الانتخابات بحصولها على عشرة مقاعد برلمانية، وفي السابع من حزيران عام ١٩٦٨، ألف محمد أحمد محجوب حكومة جديدة ضمت ممثلين أثنين عن الجنوب(٨٢).

ومن الجدير بالذكر أن العلاقة بين جبهة الجنوب وحلفائها في الشمال لم تكن على وفاق في كل الأحوال، فرئيس الوزراء محمد أحمد محجوب لم يكن متحمساً لتنفيذ توصيات لجنة الاثني عشر الخاصة بالجنوب، ولم يخف حماسته لاستعمال الحسم العسكري لمشكلة الحرب الأهلية، وفي عهده وقعت مجازر بشرية بشعة في مدينتي جوبا وواو(٨٣)، وكانت أكثر الأحداث مأسوية اغتيال وليم دينق وستة من أعوانه أثناء طوافهم في مدينة رومبيك يوم الخامس من أيار ١٩٦٨(٨٤)، وبالرغم من أن تلك الاعتداءات وقعت بحق أعضاء حزب سانو المناوئ، إلا أن جبهة الجنوب استشعرت

الأخطار القائمة في ظل قوانين الطوارئ السارية منذ عام ١٩٥٥، وعلى أثر تلك الاحداث كثفت مسعاها للخروج من حالة العزلة السياسية بانضمامها إلى تحالفات سياسية واسعة مع الأحزاب الشمالية، وتمكنت عبر تلك المناورات السياسية من الحصول على المقعد المخصص للجنوب في مجلس السيادة، كذلك شغل أعضاء الجبهة كلمنت مبورو وهيلاري لوقالي وزارتي الصناعة والمعادن والعمل والخدمات الاجتماعية في حكومة محمد أحمد محجوب(٨٥).

يمكن القول أن اقتحام جبهة الجنوب مضمار العمل السياسي جاء نتيجة تخوفها من العزلة في العاصمة من جهة، واحتمال أن ينضم مؤيدوها في الجنوب إلى حزب سانو من جهة أخرى، لكن قبولها خوض الانتخابات ربما تسبب في فقدانها ثقة الجنوبيين، لأن تلك المشاركة يعني تخليها عن موقفها الثابت الذي كان مفاده أن الوضع في الجنوب لا يسمح بانتخاب سلمي وحر، إذ لم يكن الوضع الأمني في الجنوب مستقراً، كما أن قوانين الطوارئ مازالت مفروضة على الجنوب منذ عام ١٩٥٥.

واستمراراً لتلك السياسة رأى قادة جبهة الجنوب أن بناء جسور الحوار السلمي مع الأحزاب الشمالية ضرورة لا غنى عنها، إذا احسنوا استغلال أجواء الحوار المتاحة لاطلاع الرأي العام في شمال السودان وخارجه بشأن المطالب المشروعة لمواطني الجنوب، وكانت الجبهة قد تبنت طرح عدة مطالب جاء في مقدمتها رفع حالة الطوارئ، وسحب قوات الجيش من القرى والمناطق النائية إلى حامياتها في المدن الرئيسية، ونقل المسؤوليات المتعلقة بالقانون والأمن العام إلى أجهزة الشرطة، وجعل وظائف قادة الشرطة ومدراء المدارس في المراحل فوق الابتدائية من الجنوبيين حصراً، وإلى جانب ذلك الإسراع بنقل الموظفين الجنوبيين من مناطق عملهم في المدن الشمالية

إلى الجنوب، وبذل جهود سريعة ومكثفة لانتشال المدن الجنوبية المتضررة من تفشي المجاعة في أنحائها، فضلاً عن إقامة مدارس للبنات وإنشاء معهد زراعي في ملكال، وإعادة فتح المعهد الزراعي في يامبيو ومعهد التدريب الفني في جوبا ومركز تدريب المساعدين البيطريين في ملكال، والإسراع بتنفيذ الاقتراح الذي تبناه مؤتمر المائدة المستديرة بشأن إقامة جامعة في الجنوب، والسماح للأفراد والهيئات بفتح مدارس خاصة في إطار البرامج التعليمية المعتمدة بواسطة الحكومة، وإقرار سياسة تمنح المواطنين الجنوبيين أفضلية في استغلال الأراضي الزراعية في مناطقهم، وإنشاء مجلس اقتصادي للتنمية وإقامة فرع له للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجنوب بوتائر سريعة [٨٦].

وفي أطار الأزمة الدستورية احتج أعضاء جبهة الجنوب وحزب سانو عندما قدمت مسودة دستور إسلامي شمولي إلى البرلمان في كانون الثاني عام ١٩٦٨، وغادروا مبنى البرلمان معلنين رفضهم لتلك المسودة المقترحة، لأن إجازتها كدستور قومي في البلاد ستميز الشماليين عن الجنوبيين على أساس الدين والعرق[٨٧]، ومما زاد من تأزم الوضع اللقاء الذي جمع بين حسن الترابي[٨٨]، وكل من أبيل ألير عن جبهة الجنوب وأحد أعضاء حزب سانو تطرقوا إثناءه إلى مسودة الدستور الإسلامي المطروحة أمام الجمعية التأسيسية، وأشار حسن الترابي في ذلك اللقاء قائلاً: "**إذا كانت أوروبا الغربية قد استغلت منعتها الحربية لاستعمار أفريقيا، فماذا يمنع الأقطار الإسلامية أن يسعوا لإحلال آرائهم محل الآراء السائدة من قبل، وليس ثمة ما يعضد مطلب الجنوبيين لتولي المناصب الدستورية العليا في السودان بحسبانهم أقلية**"[٨٩].

وإزاء عدم التوصل إلى اتفاق في ظل تبعثر القوى السياسية المعارضة للدستور الإسلامي، بدأ الطريق ممهداً أمام الأغلبية البرلمانية لأحزاب الشمال لإجازة دستور

دائم على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية، مما حمل نواب جبهة الجنوب وحزب سانو على الانسحاب ومقاطعة جلسات الجمعية التأسيسية، وقد كانت الأزمة الدستورية من العمق بما أدى إلى وصول الأزمة السياسية والدستورية الخانقة إلى طريق مسدود، وإزاء ذلك تهيأت الأجواء من جديد لاستيلاء القوات المسلحة على السلطة في صباح الخامس والعشرين من أيار ١٩٦٩، التي عطلت الدستور المؤقت، وحل المجلس النيابي، وإزاحة الأحزاب السياسية عن سدة الحكم(٩٠).

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة توصل الباحث إلى عدة استنتاجات:

أولاً: كانت جبهة الجنوب الحزب السياسي الوحيد الذي ظل يعمل داخل السودان بعد عام ١٩٦٤، ولذلك فقد لاقت آراؤها تأييداً واسعاً في صفوف الجنوبيين.

ثانياً: أجهض التنافس المستمر للأحزاب السياسية الشمالية محاولات جبهة الجنوب في الحصول على اعتراف بحق تقرير المصير أو منح الجنوب الحكم الذاتي في ظل السودان الموحد الذي كان يعد برنامج الحد الأدنى للجبهة.

ثالثاً: تمتعت جبهة الجنوب بصلات وثيقة وقوية بجناح سانو الذي كان مقره في العاصمة الاوغندية كمبالا، ورغم تلك العلاقة لم يكن لها نفوذ يذكر على حركة الأنيانيا، في المقابل اتسمت علاقة جبهة الجنوب بحزب سانو جناح وليم دينق بمحاربة بعضهما في معظم الأوقات أكثر من محاربة الأحزاب الشمالية لهما.

رابعاً: عارضت جبهة الجنوب إجازة دستور قائم على مبادئ الشريعة الإسلامية، وقد نجح قادة الجبهة في إيجاد نقاط التقاء للعمل المشترك مع حزب سانو، إلا أنها لم تفلح في تعبئة المواطنين في جنوب السودان بالوسائل المتاحة لدعم تحركهم، كما أن القادة السياسيين الجنوبيين في الخارج وقفوا بمنأى عن كل ما يجري في الساحة

السياسية السودانية، لاعتقادهم أن جبهة الجنوب وحزب سانو جناح وليم دينق بسبب مشاركتهما في الانتخابات يجملان وجه النظام القائم، وأن السبيل الوحيد لعمل شيء إيجابي هو العمل المسلح.

خامساً: سعت جبهة الجنوب لتحسين أوضاع الجنوبيين اجتماعياً واقتصادياً، لانتشال الجنوب من أوضاعه الصعبة في ظل الحرب الأهلية القائمة في السودان آنذاك.

سادساً: جاءت مشاركة جبهة الجنوب في الحياة السياسية السودانية لتؤكد للعالم أن الجنوبيين قد بذلوا كل جهد ممكن للوصول إلى تسوية عادلة لمشاكلهم من خلال المشاركة والحوار السلمي، بعد أن عانت مشكلة الحرب في جنوب السودان من التعتيم الإعلامي والإهمال المتعمد، وعلى الرغم من ذلك لم تستطع جبهة الجنوب أن تغير من سياسة حلفائها الشماليين، لأن تلك المشاركة تحولت إلى مادة دعائية استغلتها الأحزاب أمام الرأي العام العالمي، بترويج الادعاءات بأن باب المشاركة السياسية مفتوح على مصراعيه لمشاركة الأحزاب السياسية الجنوبية، ولم يعد ثمة مبرر يحملهم على مواصلة الحرب في الجنوب.

الهوامش:

(١) ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، بيروت، س ن ـ٢/ ١١٠٦، وثيقة رقم ١٩٧٣، في ١٢ آب ١٩٨١؛ جون قاي يوه، تاريخ الفكر السياسي في جنوب السودان، ترجمة: محمد علي جادين، ط٢، رفيقي للطباعة والنشر، (جوبا، ٢٠١٦)، ص١٣٢.

(٢) ولد عام ١٩٢٠، في مبورو غرب واو، حاصل على درجة الدبلوم في الإدارة العامة من كلية غوردون التذكارية في الخرطوم، وبرز كواحد من ثلاثة متعلمين فقط من جنوب السودان تم اختيارهم لحضور مؤتمر جوبا في عام ١٩٤٧، شغل منصب وزير الداخلية في حكومة سر الختم خليفة، وهو أعلى منصب وزاري مهم يشغله أي جنوبي منذ الاستقلال، ثم وزيراً للمناجم والصناعة في حكومة محمد أحمد محجوب (نيسان ١٩٦٨ ــ أيار ١٩٦٩)، وكانت حكومة جعفري نميري قد حكمت عليه بالسجن المؤبد في أيار عام ١٩٦٩، وبعد إطلاق سراحه عين رئيساً للجنة إعادة التوطين والإعادة إلى الوطن في نيسان عام ١٩٧٣، ثم انتخب رئيساً للمجلس الإقليمي خلال المدة (تموز ١٩٧٨ ــ تموز ١٩٧٩)، توفي عام ٢٠٠٦. للمزيد ينظر:

Kuyok Abol Kuyok, South Sudan The Notable Firsts, Published by Author House, London, 2015, pp. 141-149.

(٣) ولد عام ١٩٢٠ في موندیري الاستوائية، التحق بجامعة الخرطوم وتخرج منها بدرجة البكلوريوس عام ١٩٥٤، انتخب نائباً في البرلمان السوداني عام ١٩٥٨، وهو من أبرز دعاة الفيدرالية في السودان باعتبارها أنسب وسيلة للحكم، ثم أصبح وزيراً للاتصالات في حكومة أكتوبر عام ١٩٦٤، توفي عام ١٩٩١. للمزيد ينظر:

Ibid, pp. 300-303.

(٤) ضم عدداً من السياسيين والمثقفين الجنوبيين في الخارج برئاسة جوزيف أودوهو، وكان مقر الحزب في ليوبولدفيل كنشاسا الآن، وقد أدان الحزب سياسة العنف، محبذاً الحل السلمي لمشكلة جنوب السودان. للمزيد ينظر: د. و. ق، متنوعات، وكالة السودان للأنباء، رقم الملفة ١٤٢٥/١١٣/١، عنوان الملفة "جنوب السودان والمؤتمر الدستوري"، حزيران ١٩٨٧، ص٣٠؛ منى حسين عبيد، الخريطة السياسية لأحزاب جنوب السودان، مجلة دراسات دولية، العدد ٤١، ٢٠٠٩، ص٢٣.

(٥) بسبب خسارة جوزيف أودوهو رئاسة حزب سانو بفارق صوت واحد لصالح أقري جادين، بعد أن عقد قادة حزب سانو أول مؤتمر وطني لهم في أحد فنادق العاصمة الاوغندية كمبالا، للمدة من (٧ـ ١٤ تشرين الأول ١٩٦٤)، الأمر الذي أصاب جوزيف أودوهو بصدمة شديدة بعد أن خسر الانتخابات. للمزيد ينظر: ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن ـ١/١١٠٦، وثيقة رقم ١٩٦٧، بيروت، في ٥ آب ١٩٨١؛ اسماعيل حميد محمد، الحرب الأهلية في السودان ١٩٥٥ ــ ١٩٧٢، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة سامراء، ٢٠١٨، ص١٠٩؛

Kuyok Abol Kuyok, Op. Cit, p.350.

(٦) اختلف المؤرخون والقادة الذين أسسوا الأنيانيا حول أصل الكلمة، إذ رأى البعض أن تلك الكلمة تعني بلغة قبيلة مادي سُم الأفعى أو السم الذي لا شفاء منه، وآخرون رأوا أن أنيانيا تعود جذورها إلى أسطورة قديمة يقال أنها ترجمة لكلمة Inyanya بلغة اللاتوكا والتي تعني أيضاً بلغات المادي ومورو حرفياً "سم أفعى الغابون"، وتتكون من الجنود السابقين للفرقة الاستوائية، ومن الجنوبيين الذين أطلق سراحهم بعد قضائهم مدة العقوبة أو شمولهم بالعفو الصادر من قبل السلطات العسكرية، وأعلنت الأنيانيا في بيانها الأول معارضتها لجميع الحلول السلمية لمشكلة الجنوب، وإن استعمال العنف والقوة هو الحل الذي سيؤدي للوصول لقرار حاسم في الأمر، وأنها تقاتل من أجل الحرية لكل أبناء الجنوب، ومن أجل حريتهم في اختيار ثقافتهم واديانهم ولغاتهم. للمزيد ينظر: توفيق المديني، تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، ط١، الهيئة العامة السورية للكتاب، (دمشق، ٢٠١٢)، ص٣٤؛ جون قاي يوه، العزلة – الوحدة والانفصال، ط١، دار عزة للنشر والتوزيع، (الخرطوم، ٢٠٠٩)، ص١٧٠.

(٧) عبد الماجد بوب، جنوب السودان جدل الوحدة والانفصال، ط٢، دار عزة للنشر والتوزيع، (الخرطوم، ٢٠١٠)، ص٩٣.

(٨) قامت احتجاجاً على منع الجبهة المعادية للإمبريالية بقيادة الحزب الشيوعي من عقد اجتماع لبحث الوضع في جنوب السودان، ووفقاً لذلك قام الطلاب بمظاهرة احتجاج ولكنها قمعت بالقوة، قتل على أثرها شخصاً واحداً وجرح العديد منهم. للمزيد ينظر: ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن ـ٢/١١٠٢، وثيقة رقم ٦٦٤، بيروت، في ٨ حزيران ١٩٧٧؛ صحيفة القبس، العدد ٦١٠٣، الكويت، في ١٩٨٩/٥/٧.

(٩) ولد عام ١٩١٩، بالدويم في ولاية النيل الأبيض، تخرج من كلية غوردون، عمل معلماً عام ١٩٣٧، ثم مفتشاً للتعليم بالمديريات الجنوبية، سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦١، للوقوف على نظام التعليم الفني هناك، ترقى في عام ١٩٦٤ لمنصب وكيل وزارة التربية، وتم اختياره ليكون رئيساً لحكومة اكتوبر الأولى والثانية (١٩٦٤ـ١٩٦٥)، ثم سفيراً للسودان في ايطاليا عام ١٩٦٦، وبريطانيا عام ١٩٦٨، توفي عام ٢٠٠٦. للمزيد ينظر: عون الشريف، موسوعة القبائل والانساب في السودان، ج٣،، ص ص١٠٧٤ـ١٠٧٥؛ عبد الباسط سبدرات، حكومات السودان 50 عاما من التململ والقلق الوزاري ١٩٥٤ـ٢٠٠٤، ط٢، الدار السودانية للكتب، (الخرطوم، ٢٠١٤)، ص٣٩٩.

(١٠) ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، بيروت، س ن ـ٢/ ١١٠٦، وثيقة رقم ١٩٧٣، في ١٢ آب ١٩٨١؛

Kuyok Abol Kuyok, Op. Cit, p.145.

(١١) ولد عام ١٩٣٠، في نيانغ بجوبا، التحق بكلية الخرطوم الجامعية عام ١٩٥٢، عمل كمسؤول مبتدئ في وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في الخرطوم (١٩٥٧ـ ١٩٦٤)، ثم التحق بجامعة ييل في الولايات المتحدة لمتابعة دراساته العليا (١٩٦٤ـ ١٩٦٥)، وكان قد انتخب أميناً عاماً لحزب الجبهة الجنوبية في عام ١٩٦٥، وهو أول وزير إقليمي للمالية والتخطيط الاقتصادي في الجنوب (١٩٧٢ـ ١٩٧٤)، توفي في جوبا عام ٢٠١٠. للمزيد ينظر:

Ibid, pp.489-492.

(١٢) ولد عام ١٩٢٩، في أجودو كودوك بأعالي النيل، عمل مدرساً في معهد بخيت الرضا لتدريب المعلمين عام ١٩٥٤، ثم التحق بالسياسة وانتخب عضواً في مجلس الشيوخ عن الحزب الليبرالي عام ١٩٥٨، وأثناء وجوده بالسجن في جوبا عام ١٩٦٤، تم اختياره لتمثيل الجبهة الجنوبية في المجلس الأعلى للدولة، ثم وزيراً للأشغال في الخرطوم (آب ـ تشرين الأول ١٩٧١)، ووزيراً للتعليم في حكومة الجنوب عام ١٩٧٢، توفي ٢٠١٠. للمزيد ينظر:

Ibid, pp.520- 522.

(١٣) جون قاي يوه، تاريخ الفكر السياسي في جنوب السودان، ص١٣٢.

(١٤) محمد سلامة النحال، نضال شعب السودان خلال قرن من الزمان، ط١، الدار العربية للموسوعات، (بيروت، ٢٠٠٥)، ص٣٥.

(١٥) جون قاي يوه، تاريخ الفكر السياسي في جنوب السودان، ص ص١٣٢ ـ١٣٣.

(١٦) عبد الماجد بوب، المصدر السابق، ص ص٩٣ ـ٩٤.

(١٧) ضمت اللجنة التنفيذية الأولى لجبهة الجنوب كل من غوردون أبيي رئيساً، وداريوس بشير نائباً للرئيس، وهيلاري بول لوقالي سكرتيراً عاماً، ولوباري رامبا عضواً، وأزايا مجوك عضواً، ونتالي أولواك عضواً، وأبيل ألير عضواً. للمزيد ينظر: جون قاي يوه، تاريخ الفكر السياسي في جنوب السودان، ص١٣٢.

(١٨) عبد الماجد بوب، المصدر السابق، ص٩٤.

(١٩) حمدنا الله مصطفى حسن، حزب الأمة السوداني ١٩٤٥ ــ ١٩٦٩، شركة سعيد رأفت للطباعة، (القاهرة، ١٩٨٩)، ص٢٦؛ منى حسين عبيد، المصدر السابق، ص٢٥.

(٢٠) عبد الماجد بوب، المصدر السابق، ص ص٩٦ ـ٩٧.

(٢١) المصدر نفسه، ص٩٧.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ص٩٧ ــ ٩٨.

(٢٣) مؤتمر عقد في الخرطوم في آذار عام ١٩٦٥، ضم كل القوى السياسية السودانية الشمالية والجنوبية للنظر في موضوع العلاقة الدستورية بين الشمال والجنوب، وكان من اسباب فشل المؤتمر انقسام الاحزاب الجنوبية على نفسها، وعدم اتفاقها على حل واحد للقضية التي انعقد المؤتمر من اجلها، الى جانب عن انعدام الثقة بين الشماليين والجنوبيين، اضافة الى انشغال القادة السياسيين الشماليين بالانتخابات القادمة، فضلاً عن الضغط الذي مارسته حركة الانيانيا على المتفاوضين الجنوبيين، واصرار قادتها على استعمال القوة لغرض تحقيق الانفصال. للمزيد ينظر: اسماعيل حميد محمد، الحرب الأهلية في السودان ١٩٥٥ ــ ١٩٧٢، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة سامراء، ٢٠١٨، ص١٤٠.

(٢٤) جون قاي يوه، تاريخ الفكر السياسي في جنوب السودان، ص١٣٣.

(٢٥) عبد الماجد بوب، المصدر السابق، ص٩٤.

(٢٦) ولد عام ١٩٣٣، في بور اعالي النيل، من أبناء قبيلة الدينكا، نال تعليمه في مدارس رومبيك ووادي سيدنا الثانويتين، ثم درس القانون في جامعة الخرطوم، وحصل على درجة الماجستير في القانون من جامعة ييل في الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٦٤، وهو ثاني خريج قانون من جنوب

السودان، وهو أحد الأعضاء المؤسسين للحزب الاشتراكي السوداني عام ١٩٦٤، وسياسي جنوبي تولى وزارة شؤون الجنوب بعد اعدام جوزيف قرنق، وشغل منصب نائب رئيس الجمهورية لغاية عام ١٩٨٠، وكان موضع ثقة الرئيس السوداني جعفر نميري الذي كان يطلق عليه لقب "ابن السودان المخلص". للمزيد ينظر:

Kuyok Abol Kuyok, Op. Cit, pp.433-437 .

(٢٧) ولد عام ١٩٢١، في أورونيو على بعد (٤٠ كم) من توريت، كان كاهناً كاثوليكياً وسياسياً وزعيم استقلال ورجل دولة، استقال من الكهنوت وانضم إلى السياسة في عام ١٩٥٨، وأصبح نائباً عن دائرة توريت بعد فوزه في انتخابات عام ١٩٥٨، وبشخصيته التي لا يرقى إليها الشك وذكائه الهائل، انتخب زعيماً للحزب لليبرالي خلال العام نفسه، اغتيل ساتورنينو لوهور على يد عناصر في الجيش الأوغندي بالتعاون مع الحكومة السودانية في الثالث والعشرين من كانون الثاني ١٩٦٧. للمزيد ينظر:

Ibid, pp.409- 414.

(٢٨) ولد عام ١٩٢٥ بالقرب من توريت شرق الاستوائية، من أبناء قبيلة اللاتوكا، أكمل دراسته الأولية في توريت، وواصل دراسته الثانوية في أوغندا، وبعد عودته إلى بلاده أنهى دورة تدريب المعلمين وعمل في العديد من مدارس السودان، وكان قد اتهم في تمرد توريت عام ١٩٥٥، والقي القبض عليه وحكم بالإعدام، لكنه هرب مع سبعة من زملائه إلى أوغندا أواخر عام ١٩٦٠، وفي المنفى أسس حزب سانو، ثم انشق وشكل جبهة تحرير أزانيا. للمزيد ينظر:

Ibid, pp.346- 347.

(٢٩) جون قاي يوه، تاريخ الفكر السياسي في جنوب السودان، ص١٣٣.

(٣٠) ولد عام ١٩٠٠ في قرية محمد قول بالقرب من بورتسودان، وهو من قبيلة الشايقية، تلقى تعليمه الأولي بسواكن، درس الهندسة في كلية غردون التذكارية التي صارت فيما بعد جامعة الخرطوم، التحق بالمدرسة العسكرية وتخرج برتبة ملازم ثانٍ عام ١٩١٨، وتدرج بالرتب العسكرية حتى رقي إلى رتبة فريق عام ١٩٥٧، قاد عبود انقلاباً عام ١٩٥٨، وأصبح رئيساً للمجلس الأعلى للقوات المسلحة ورئيساً للوزراء ثم وزيراً للدفاع، توفي عام ١٩٨٣. للمزيد ينظر: ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن-١١٠٧/١، وثيقة رقم ١٩٥٤، بيروت، في ٢٢ تموز ١٩٨١؛ دنيا

فاروق صالح العمر، الفريق إبراهيم عبود والحكم العسكري الاول في السودان ١٩٥٨-١٩٦٤، مؤسسة ثائر العصامي، (بغداد، ٢٠١٦)، ص ص٤٧ـ٥٠.

(٣١) عبد الماجد بوب، المصدر السابق، ص٩٤.

(٣٢) أبيل أليير، جنوب السودان التمادي في نقض المواثيق والعهود، ترجمة: بشير محمد سعيد، ط١، شركة ميدلايت المحدودة، (لندن، ١٩٩٢)، ص٢٩.

(٣٣) جون قاي يوه، تاريخ الفكر السياسي في جنوب السودان، ص١٣٤.

(٣٤) ولد عام ١٩٢٩ في بحر الغزال، من أبناء قبيلة الدينكا، تلقى تعليمه في مدارس التونج وبوسيري وورومبيك، هاجر إلى أوغندا وأسس مع آخرين الاتحاد الأفريقي للمناطق المقفولة، وبعد عودته إلى السودان شارك في مؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٦٥، ثم انشق عن حزب سانو منفرداً بجناح سانو في الداخل إلى أن قتل في أيار عام ١٩٦٨. للمزيد ينظر: ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن -١١٠٦/٢، وثيقة رقم ١٩٧٣، بيروت، في ١٢ اب ١٩٨١؛ الصادق المهدي، ميزان المصير الوطني في السودان، (أم درمان، ٢٠١٠)، ص ص٨٧ ـ ٨٨.

(٣٥) أبيل أليير، المصدر السابق، ص٢٩.

(٣٦) ولد عام ١٩٢٨ في لوكا منطقة نهر ياي، من أبناء المديرية الاستوائية، حاصل على درجة البكالوريوس في الإدارة العامة من كلية غوردون التذكارية عام ١٩٥٣، هرب من السودان عام ١٩٦٠، وهو احد مؤسسي حزب سانو، وانفصل بجناح حزب سانو في الخارج الاكثر تشدداً، وكان قد طالب بالانفصال خلال مؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٦٥، وعارض اتفاقية اديس أبابا عام ١٩٧٢، توفي أقري جادين في مستشفى جامعة الخرطوم التعليمي في السادس من آب ١٩٨٦. للمزيد ينظر:

Kuyok Abol Kuyok, Op. Cit, pp. 229-233.

(٣٧) أكبر قبائل جنوب السودان، وثاني اكبر المجموعات العرقية بعد قبيلة الماساي في كينيا، تنتمي للقبائل النيلية الجنوبية التي تتحدث باللغات النيلية (تونقيانق)، ويمتازون عن غيرهم بالسمرة وطول القامة الشديد، ويعتقد أن أصل القبيلة من القبائل الإثيوبية التي هاجرت إلى السودان، التي تعرف عند المؤرخين (الدنكا لا)، ويبلغ عدد افرادها حوالي ثلاثة ملايين نسمة، وتقطن قبائل الدينكا بين ولايات شمال بحر الغزال وولاية واراب وولاية البحيرات في بحر الغزال الكبرى، كما ينتشر أفرادها

في ولاية جونقلي وولاية اعالي النيل، ويعمل غالبية الدينكا بالرعي والزراعة. للمزيد ينظر: محمد أنور، الدينكا امتداد العرق الزنجي الحامي في الدولة السودانية، مجلة افريقيا قارتنا، العدد السابع، القاهرة، ٢٠١٣، ص ص١ـ٣؛

Francis Mading Deng, The Dinka Of The Sudan, by Rinehart and Winston, New York,1972, p.1-9.

(٣٨) جون قاي يوه، تاريخ الفكر السياسي في جنوب السودان، ص١٣٥.

(٣٩) ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن -١١٠٦/٢، وثيقة رقم ١٩٧٣، بيروت، في ١٢ آب ١٩٨١.

(٤٠) محمد عمر بشير، مشكلة جنوب السودان خلفية النزاع ومن الحرب الداخلية إلى السلام، ترجمة: هنري رياض وآخرون، دار المأمون، (الخرطوم، ١٩٨٣)، ص١٩٤.

(٤١) جون قاي يوه، تاريخ الفكر السياسي في جنوب السودان، ص١٣٥.

(٤٢) عبد الماجد بوب، المصدر السابق، ص٩٥.

(٤٣) ولد عام ١٩٢٢ في أغوارك شرق رمبيك في بحر الغزال، تلقى تعليمه في أكوت، ثم التحق بكلية الشرطة بأم درمان وتخرج منها برتبة ملازم ثان عام ١٩٥٢، انتقل بعدها إلى الجنوب وترقى إلى منصب كبير المفتشين عام ١٩٥٤، شغل العديد من المناصب الادارية والأمنية منها رئيساً للجبهة الوطنية الأفريقية لحركة الأنيانيا، ثم ترك الأدغال وطلب اللجوء السياسي في زائير عام ١٩٧١، وهو من أشد المطالبين بانفصال جنوب السودان، توفي عام ٢٠٠٨. للمزيد ينظر:

Kuyok Abol Kuyok, Op. Cit pp.316-320.

(٤٤) جون قاي يوه، تاريخ الفكر السياسي في جنوب السودان، ص ص١٣٥ ــ ١٣٦.

(٤٥) دينق ألينق، السودان الجنوبي والطريق إلى المستقبل، ط١، دار عزة للنشر والتوزيع، (الخرطوم، ٢٠١٧)، ص٥٩.

(٤٦) عبد الماجد بوب، المصدر السابق، ص٩٦.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ص٩٦ ـ٩٨.

(٤٨) المصدر نفسه، ص٩٩.

(٤٩) جون قاي نوت يوه، ثورة في جبال الاستوائية وأثرها على السياسة السودانية ١٩٥٥ ــ ١٩٧٢، ترجمة: محمد علي جادين، ط٣، رفيقي للطباعة والنشر، (جوبا، ٢٠١٦)، ص١٢٤.

(٥٠) علي عباس حبيب، الفيدرالية والانفصالية في أفريقيا دراسة تحليلية عن أرتيريا – جنوب السودان – بيافرا، مكتبة مدبولي، (القاهرة، ١٩٩٩)، ص٢٣٦.

(٥١) عمار الشيخ محمد، معالجة الصحافة السودانية لقضية الحرب في جنوب السودان ١٩٨٧-١٩٨٩، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، (د. م، ١٩٩٧)، ص ص٤٨ ـ٤٩.

(٥٢) مدثر عبد الرحيم، مشكلة جنوب السودان طبيعتها وتطورها واثر السياسة البريطانية في تكوينها، ط١، الدار السودانية، (الخرطوم، ١٩٧٠)، ص١٥٢.

(٥٣) فيصل عبد الرحمن علي طه، مسألة جنوب السودان في سياق تاريخي ١٨٩٩ ـ ١٩٨٦، ط١، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، (أم درمان، ٢٠١٢)، ص٩٥.

(٥٤) أبيل ألير، المصدر السابق، ص٣١.

(٥٥) ندى حسين علي حمد الجبوري، حزب الاتحاد الوطني السوداني الأفريقي " سانو" (١٩٥٨-١٩٧٢) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص١٤٢.

(٥٦) عمار الشيخ محمد، المصدر السابق، ص٤٩.

(٥٧) بيتر ودوارد، السودان الدولة المضطربة ١٨٩٨-١٩٨٩، ترجمة: محمد علي جادين، (الخرطوم، ٢٠٠١)، ص١٣٢؛ فيصل عبد الرحمن علي طه، المصدر السابق، ص ص٩٥ ـ ٩٦.

(٥٨) عبد القادر إسماعيل، الأصولية المسيحية وأزمة الهوية في السودان، مؤسسة الطوبجي للطباعة والنشر، (القاهرة، ٢٠٠٦)، ص٢٣٩.

(٥٩) عمار الشيخ محمد، المصدر السابق، ص٤٩؛ منى حسين عبيد، المصدر السابق، ص٢٥.

(٦٠) وزعت مناصب اللجنة التنفيذية الجديدة على النحو التالي: كلمنت أمبورو بيكوبو رئيساً، غوردون مورتات ميان نائباً للرئيس، هيلاري بول لوقالي سكرتيراً عاماً، غوردون أبيي عضواً، داريوس بشير عضواً، لوباري رامبا عضواً، أزايا مجوك عضواً، أبيل ألير كواي عضواً، نتالي اولواك عضواً، أمبروس ريينج عضواً، لويجي أدوك عضواً، ازبوني موندیري عضواً، عابدين إسماعيل عضواً، داود عبد اللطيف عضواً، ماو قير عضواً، أكيج محمد عضواً، بونا ملوال دينق عضواً، أوطون داك عضواً، أوطون بووقو عضواً، رومانو حسن عضواً، هنري بوغو عضواً، بهانم لوال عضواً. للمزيد ينظر: جون قاي يوه، تاريخ الفكر السياسي في جنوب السودان، ص١٣٦.

(٦١) المصدر نفسه، ص ص١٣٦ ـ١٣٧.

(٦٢) ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، بيروت، س ن ـ٢/ ١١٠٦، وثيقة رقم ١٩٧٣، في ١٢ آب ١٩٨١.

(٦٣) شهد عام ١٩٦٥ مذبحتين داميتين وقعتا على السكان المدنيين الجنوبيين، وكان لهما آثاراً مباشرة تمثلت في تدفق اللاجئين الجنوبيين إلى الدول المجاورة، إذ وقعت الحادثة الأولى في مدينة جوبا على أثر مشاجرة بين جندي شمالي وآخر جنوبي في التاسع من تموز ١٩٦٥، أدت الى مقتل أحد جنود الجيش السوداني، قام على أثرها تصادم بين حركة الانيانيا وجنود الجيش في العاشر من تموز ١٩٦٥، أما الحادثة الثانية وقعت في مدينة واو في اليوم التالي عندما هاجم جنود من الجيش تجمع للجنوبيين أثناء حفل زواج في كاتدرائية مدينة واو، على أثر إطلاق نيران وقع على معسكر الجيش من قبل حركة الانيانيا، مما أدى إلى مقتل خمسة وسبعين جنوبياً، قامت حركة الانيانيا على أثر ذلك وفي اليوم نفسه بهجوم على معسكر لقوات الجيش السوداني، كرد فعل على ما قامت به في مدينة واو، وقد قدرت المصادر الجنوبية عدد قتلى الحادثتين اربعمائة وثلاثة وسبعين شخصاً، تم قتلهم في مدينتي جوبا وواو في حملة مدبرة من الجيش، اغتيل أغلبهم في منازلهم لا يمكن وصفه بشيء غير التصفية العرقية. للمزيد ينظر: ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن ـ١١٠٦/٢، وثيقة رقم ١٩٧٣، في ١٢ آب ١٩٨١؛ ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن ـ١١٠٦/٣، وثيقة رقم ١٩٧٨، في ١٩ آب ١٩٨١؛

Edgar O'balance, Sudan Civil War and Terrorism 1956-1999, Published by Macmillan Press ltd, London, 2000, p.80.

(٦٤) جون قاي يوه، تاريخ الفكر السياسي في جنوب السودان، ص١٣٨.

(65) Kuyok Abol Kuyok, Op. Cit, p.318.

(٦٦) عبد الماجد بوب، المصدر السابق، ص ص١٤٦ ـ١٤٧.

(٦٧) تأسس بصورة رسمية عام ١٩٥٠، إذ كان يعرف قبل ذلك بالحركة الديمقراطية للتحرر الوطني السوداني، ومن أبرز مؤسسيه عوض عبد الرازق، وعبد الخالق محجوب، والتيجاني الطيب، وتضمن برنامج الحزب ضرورة تحقيق الاستقلال والتحرر من السيطرة الاستعمارية، وكان الحزب قد تعرض للحل من حكومة محمد أحمد محجوب، إلا أن ذلك لم يستمر طويلاً فسرعان ما عاد مرة أخرى عام ١٩٦٦، وعرف عن الحزب الشيوعي معارضته لنظام جعفر نميري (١٩٦٩ـ ١٩٨٥)، وشارك الحزب في انتخابات عام ١٩٨٦، وعارض انقلاب عام ١٩٨٩. للمزيد ينظر: ملف العالم العربي،

الدار العربية للوثائق، س ن ـ١/١١٠٥، وثيقة رقم ١٩٠٩، بيروت، في ٢٧ أيار ١٩٨١؛ ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن ـ٢/ ١١٠٥، وثيقة رقم ١٩١٦، بيروت، في ٣ حزيران ١٩٨١؛ محمد سعيد القدال، معالم في تاريخ الحزب الشيوعي السوداني في نصف قرن ١٩٤٦ـ ١٩٩٦، ط١، دار الفارابي، (بيروت، ١٩٩٩)، ص ص٢٨ـ ٦٩.

(٦٨) بسبب تعرض أحد طلبة معهد المعلمين بالخرطوم بكلمات تمس مشاعر المسلمين، وقيل ان ذلك الطالب كان ينتمي إلى الحزب الشيوعي السوداني، مما أدى إلى خروج تظاهرات عمت المدن الكبرى طالبت بحل الحزب فتم لهم ذلك في ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٥، وقد قوبلت تلك الخطوة بالرفض من جانب الشيوعيين إذ رفعوا دعوى قضائية لنقض ذلك القرار، فأصدرت المحكمة العليا بالخرطوم حكماً لصالح الحزب الشيوعي. للمزيد ينظر: حسان ريكان خلف، الحزب الشيوعي السوداني ونشاطه السياسي في السودان حتى عام ١٩٧١، مجلة مداد الآداب، العدد الخامس عشر، بغداد، ٢٠١٨، ص٣١٧.

(٦٩) عبد الماجد بوب، المصدر السابق، ص ص١٤٩ ـ١٥٠.

(٧٠) تشكلت وفق القرارات التي تمخضت عن مؤتمر المائدة المستديرة في التاسع والعشرين من آذار ١٩٦٥، وقد تألفت من اثني عشر شخصية سياسية، ستة منهم يمثلون الاحزاب الشمالية، وستة آخرون يمثلون الاحزاب الجنوبية، وقد تكلفت تلك اللجنة بالبحث عن حل سياسي يرضاه الجنوبيون والشماليون بشأن الجنوب، ولتتولى بحث الوضع الدستوري والإداري الذي يضمن مصالح الجنوب خاصة ومصالح البلاد عامة، ولتشرف على تنفيذ الخطوات والسياسات المتفق عليها، وتدرس الاسس اللازمة لرفع حالة الطوارئ واستتباب الامن وسيادة القانون، ثم تقوم اللجنة بتقديم تقريرها وتوصياتها الى الحكومة، كمقدمة لدعوة انعقاد المؤتمر مرة أخرى. للمزيد ينظر: اسماعيل حميد محمد، المصدر السابق، ص١٤١.

(٧١) زعيم طائفة الأنصار وسياسي ورجل دولة، ولد عام ١٩٣٥ بأم درمان، واصل تعليمه في كلية فكتوريا بالإسكندرية، سافر بعدها إلى اكسفورد إذ تخرج من كلية سان جورج عام ١٩٥٧، ورئيس حزب الأمة منذ عام ١٩٦١، تولى رئاسة الوزراء وهو في الثلاثين من عمره (١٩٦٦–١٩٦٧)، وبعد انتفاضة عام ١٩٨٥ أصبح رئيساً لأول حكومة عام ١٩٨٦، توفي عام ٢٠٢٠.

للمزيد ينظر: عصام عبد الفتاح، الصادق المهدي والسودان، كنوز للنشر والتوزيع، (القاهرة، ٢٠٠٩)، ص ص٦٧ـ٧٤؛

CIA, FOIA, Sudan: The Costs of Nonalignment, April 1988, p.2.

(٧٢) ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن ـ١٩٠٢/١، وثيقة رقم ١٩٨٢، في ١٩ آب ١٩٨١؛ محمد عمر بشير، المصدر السابق، ص٣٠٨؛ ندى حسين علي حمد الجبوري، المصدر السابق، ص١٦١.

(٧٣) عبد الماجد بوب، المصدر السابق، ص١٤٧.

(٧٤) ولد عام ١٩٠٨ بالدويم، تخرج مهندساً مدنياً من كلية غوردون التذكارية في عام ١٩٢٩، وعمل مهندساً بمصلحة الاشغال العامة، ثم عاد للكلية لدراسة القانون، وعمل قاضياً حتى عام ١٩٣٦، ثم عمل في المحاماة حتى وفاته، واختير وزيراً للخارجية مرتين الأولى عام ١٩٥٦، والثانية عام ١٩٦٤، توفي عام ١٩٧٦. للمزيد ينظر: احمد نعمة الشجيري، محمد احمد محجوب ودورة السياسي في السودان حتى عام ١٩٧٦، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة العراقية، ٢٠١٨، ص ص٨ ـ ١٢.

(٧٥) ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن ـ١١٠٤/٣، وثيقة رقم ٩٧١، في ٣٠ أيار ١٩٧٨؛ جون قاي يوه، تاريخ الفكر السياسي في جنوب السودان، ص١٣٩.

(٧٦) عبد الماجد بوب، المصدر السابق، ص١٤٧.

(٧٧) جون قاي يوه، تاريخ الفكر السياسي في جنوب السودان، ص١٣٩.

(٧٨) عبد اللطيف البوني، دستور السودان علماني ام اسلامي: دراسة في الصراع السياسي الذي دار في الفترة (١٩٥٦–١٩٨٥)، دار الجيل للطباعة، (دمشق، ١٩٩٨)، ص٥٠؛ ندى حسين علي الجبوري، المصدر السابق، ص١٦٧.

(٧٩) عبد الماجد بوب، المصدر السابق، ص١٥١.

(٨٠) بدأت أعمالها في ١٢ شباط ١٩٦٧، وتشكلت من ممثلين لحزب سانو وجبهة الجنوب وحزب وحدة السودان وحزب الأحرار وحزب السلام، بالإضافة إلى سبعة من الشماليين وأربعة من الجنوبيين هم لويجي أدوك وأروب آيك وجوزيه مالوال وعبد القادر مرسال أعضاء في اللجنة. للمزيد ينظر: محمد عمر بشير، المصدر السابق، ص٣٠٨.

(٨١) المصدر نفسه، ص ص٣١٠ ـ٣١١.

(٨٢) ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن ـ١١٠٦/٤، وثيقة رقم ١٩٨٥، في ٢٦ آب ١٩٨١.

(٨٣) عبد الماجد بوب، المصدر السابق، ص١٤٧.

(٨٤) ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن ـ١١٠٦/٤، وثيقة رقم ١٩٨٥، في ٢٦ آب ١٩٨١.

(٨٥) عبد الماجد بوب، المصدر السابق، ص ص١٤٧ ـ ١٤٨.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ص١٤٨ ـ١٤٩.

(٨٧) محمد عمر بشير، المصدر السابق، ص٢٠٨؛ جون قاي يوه، تاريخ الفكر السياسي في جنوب السودان، ص١٤٠.

(٨٨) ولد عام ١٩٣٢، في كسلا شرق السودان من عائلة متدينة، تخرج من كلية القانون جامعة الخرطوم عام ١٩٥٨، حصل على درجة الماجستير من جامعة لندن عام ١٩٦١، ثم الدكتوراه من جامعة السوربون في فرنسا عام ١٩٦٤، أهله ذلك التفوق العلمي إلى تولي منصب العمادة في كلية الحقوق جامعة الخرطوم حتى عام ١٩٦٤، في تلك المدة أصبح الترابي الرجل الأول في الحركة الإسلامية، تفرغ للعمل السياسي وأصبح أميناً عاماً للإخوان المسلمين وجبهة الميثاق الإسلامي ما بين عامي ١٩٦٤ـ ١٩٦٦، توفي عام ٢٠١٦. للمزيد ينظر: محمد الهاشمي الحامدي، الحوار الأول مع الدكتور حسن الترابي والحركة الإسلامية في السودان، دار القلم، (الخرطوم، ١٩٨٧)، ص ص٦ـ٧؛ عادل أحمد إبراهيم محمد، ٦٠ عبقرية سودانية في مائة عام، ط١، مركز دانا كوم للخدمات الاعلامية، (الخرطوم، ٢٠٢٠)، ص١٧.

(٨٩) عبد الماجد بوب، المصدر السابق، ص١٥١.

(٩٠) ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن ـ١١٠٢/٣، وثيقة رقم ٦٧٠، في ١٥ حزيران ١٩٧٧؛ ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، بيروت، س ن ـ١/ ١٩٠١، وثيقة رقم ١٩٩٣، في ١ أيلول ١٩٨١.

المصادر.

الوثائق العربية:

(١) د. و. ق، متنوعات، وكالة السودان للأنباء، رقم الملفة ١٤٢٥/١١٣/١، عنوان الملفة "جنوب السودان والمؤتمر الدستوري"، حزيران ١٩٨٧.

(٢) ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، بيروت، س ن ـ١/ ١٩٠١، وثيقة رقم ١٩٩٣، في ١ أيلول ١٩٨١.

(٣) ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، بيروت، س ن ـ٢/ ١١٠٦، وثيقة رقم ١٩٧٣، في ١٢ آب ١٩٨١.

(٤) ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن ـ١١٠٥/١، وثيقة رقم ١٩٠٩، بيروت، في ٢٧ أيار ١٩٨١.

(٥) ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن ـ١١٠٦/١، وثيقة رقم ١٩٦٧، بيروت، في ٥ آب ١٩٨١.

(٦) ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن ـ١٩٠٢/١، وثيقة رقم ١٩٨٢، في ١٩ آب ١٩٨١.

(٧) ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن ـ٢/ ١١٠٥، وثيقة رقم ١٩١٦، بيروت، في ٣ حزيران ١٩٨١.

(٨) ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن ـ١١٠٢/٢، وثيقة رقم ٦٦٤، بيروت، في ٨ حزيران ١٩٧٧.

(٩) ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن ـ١١٠٢/٣، وثيقة رقم ٦٧٠، في ١٥ حزيران ١٩٧٧.

(١٠) ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن ـ١١٠٤/٣، وثيقة رقم ٩٧١، في ٣٠ أيار ١٩٧٨.

(١١) ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن ـ١١٠٦/٣، وثيقة رقم ١٩٧٨، في ١٩ آب ١٩٨١.

(١٢) ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن ـ١١٠٦/٤، وثيقة رقم ١٩٨٥، في ٢٦ آب ١٩٨١.

(١٣) ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن–١١٠٧/١، وثيقة رقم ١٩٥٤، بيروت، في ٢٢ تموز ١٩٨١.

الوثائق الانكليزية:

(1) CIA, FOIA, Sudan: The Costs of Nonalignment, April 1988.

الكتب العربية:

(١) أبيل أليرـ جنوب السودان التمادي في نقض المواثيق والعهود، ترجمة: بشير محمد سعيد، ط١، شركة ميدلايت المحدودة، (لندن، ١٩٩٢).

(٢) توفيق المديني، تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، ط١، الهيئة العامة السورية للكتاب، (دمشق، ٢٠١٢).

(٣) جون قاي نوت يوه، ثورة في جبال الاستوائية وأثرها على السياسة السودانية ١٩٥٥ ــ ١٩٧٢، ترجمة: محمد علي جادين، ط٣، رفيقي للطباعة والنشر، (جوبا، ٢٠١٦).

(٤) ــــــــــــ، العزلة – الوحدة والانفصال، ط١، دار عزة للنشر والتوزيع، (الخرطوم، ٢٠٠٩).

(٥) ــــــــــــ، تاريخ الفكر السياسي في جنوب السودان، ترجمة: محمد علي جادين، ط٢، رفيقي للطباعة والنشر، (جوبا، ٢٠١٦).

(٦) حمدنا الله مصطفى حسن، حزب الأمة السوداني ١٩٤٥ ــ ١٩٦٩، شركة سعيد رأفت للطباعة، (القاهرة، ١٩٨٩).

(٧) دينق ألينق، السودان الجنوبي والطريق إلى المستقبل، ط١، دار عزة للنشر والتوزيع، (الخرطوم، ٢٠١٧).

(٨) دنيا فاروق صالح العمر، الفريق إبراهيم عبود والحكم العسكري الاول في السودان ١٩٥٨–١٩٦٤، مؤسسة ثائر العصامي، (بغداد، ٢٠١٦).

(٩) الصادق المهدي، ميزان المصير الوطني في السودان، (أم درمان، ٢٠١٠).

(١٠) عادل أحمد إبراهيم محمد، ٦٠ عبقرية سودانية في مائة عام، ط١، مركز دانا كوم للخدمات الاعلامية، (الخرطوم، ٢٠٢٠).

(١١) عبد الباسط سبدرات، حكومات السودان 50 عاما من التململ والقلق الوزاري ١٩٥٤ـ٢٠٠٤، ط٢، الدار السودانية للكتب، (الخرطوم، ٢٠١٤).

(١٢) عبد القادر إسماعيل، الأصولية المسيحية وأزمة الهوية في السودان، مؤسسة الطوبجي للطباعة والنشر، (القاهرة، ٢٠٠٦).

(١٣) عبد اللطيف البوني، دستور السودان علماني ام اسلامي: دراسة في الصراع السياسي الذي دار في الفترة (١٩٥٦–١٩٨٥)، دار الجيل للطباعة، (دمشق، ١٩٩٨).

(١٤) عبد الماجد بوب، جنوب السودان جدل الوحدة والانفصال، ط٢، دار عزة للنشر والتوزيع، (الخرطوم، ٢٠١٠).

(١٥) عصام عبد الفتاح، الصادق المهدي والسودان، كنوز للنشر والتوزيع، (القاهرة، ٢٠٠٩).

(١٦) علي عباس حبيب، الفيدرالية والانفصالية في أفريقيا دراسة تحليلية عن أرتيريا – جنوب السودان – بيافرا، مكتبة مدبولي، (القاهرة، ١٩٩٩).

(١٧) عمار الشيخ محمد، معالجة الصحافة السودانية لقضية الحرب في جنوب السودان ١٩٨٧ـ ١٩٨٩، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، (د. م، ١٩٩٧).

(١٨) عون الشريف قاسم، موسوعة القبائل والانساب في السودان، ج٣، شركة آفروقراف للطباعة والتغليف، (الخرطوم، ١٩٩٦).

(١٩) فيصل عبد الرحمن علي طه، مسألة جنوب السودان في سياق تاريخي ١٨٩٩ ــ ١٩٨٦، ط١، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، (أم درمان، ٢٠١٢).

(٢٠) محمد الهاشمي الحامدي، الحوار الأول مع الدكتور حسن الترابي والحركة الإسلامية في السودان، دار القلم، (الخرطوم، ١٩٨٧).

(٢١) محمد أنور، الدينكا امتداد العرق الزنجي الحامي في الدولة السودانية، مجلة افريقيا قارتنا، العدد السابع، القاهرة، ٢٠١٣.

(٢٢) محمد سعيد القدال، معالم في تاريخ الحزب الشيوعي السوداني في نصف قرن ١٩٤٦ـ ١٩٩٦، ط١، دار الفارابي، (بيروت، ١٩٩٩).

(٢٣) محمد عمر بشير، مشكلة جنوب السودان خلفية النزاع ومن الحرب الداخلية إلى السلام، ترجمة: هنري رياض وآخرون، دار المأمون، (الخرطوم، ١٩٨٣).

(٢٤) مدثر عبد الرحيم، مشكلة جنوب السودان طبيعتها وتطورها واثر السياسة البريطانية في تكوينها، ط١، الدار السودانية، (الخرطوم، ١٩٧٠).

(٢٥) منى حسين عبيد، الخريطة السياسية لأحزاب جنوب السودان، مجلة دراسات دولية، العدد ٤١، ٢٠٠٩.

الرسائل والاطاريح:

(١) احمد نعمة الشجيري، محمد احمد محجوب ودورة السياسي في السودان حتى عام ١٩٧٦، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة العراقية، ٢٠١٨.

(٢) اسماعيل حميد محمد، الحرب الأهلية في السودان ١٩٥٥ ــ ١٩٧٢، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة سامراء، ٢٠١٨.

(٣) ندى حسين علي حمد الجبوري، حزب الاتحاد الوطني السوداني الأفريقي " سانو" (١٩٥٨–١٩٧٢) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٦.

الكتب الانكليزية:

(1) Kuyok Abol Kuyok, South Sudan The Notable Firsts, Published by Author House, London, 2015.

(2) Francis Mading Deng, The Dinka Of The Sudan, by Rinehart and Winston, New York,1972.

(3) Edgar O'ballance, Sudan Civil War and Terrorism 1956-1999, Published by Macmillan Press ltd, London, 2000.

References.

Arabic Documents:

(1) D. W. Q, Miscellaneous, Sudan News Agency, File No. 1/113/1425, File Title: "South Sudan and the Constitutional Conference", June 1987.
(2) Arab World File, Arab House of Documents, Beirut, s.n. 1/1901, Document No. 1993, September 1, 1981.
(3) Arab World File, Arab House of Documents, Beirut, s.n. 2/1106, Document No. 1973, August 12, 1981.
(4) Arab World File, Arab House of Documents, No. 1/1105, Document No. 1909, Beirut, May 27, 1981.
(5) Arab World File, Arab House of Documents, No. 1/1106, Document No. 1967, Beirut, August 5, 1981.
(6) Arab World File, Arab House of Documents, No. 1/1902, Document No. 1982, August 19, 1981.
(7) Arab World File, Arab House of Documents, No. 2/1105, Document No. 1916, Beirut, June 3, 1981.
(8) Arab World File, Arab House of Documents, No. 2/1102, Document No. 664, Beirut, June 8, 1977.
(9) Arab World File, Arab House of Documents, No. 3/1102, Document No. 670, June 15, 1977.
(10) Arab World File, Arab House of Documents, No. 3/1104, Document No. 971, May 30, 1978.
(11) The Arab World File, Arab House of Documents, No. 3/1106, Document No. 1978, August 19, 1981.
(12) The Arab World File, Arab House of Documents, No. 4/1106, Document No. 1985, on August 26, 1981.
(13) The Arab World File, Arab House of Documents, SN-1/1107, Document No. 1954, Beirut, July 22, 1981.

English Documents:

1) CIA, FOIA, Sudan: The Costs of Nonalignment, April 1988.(

Arabic Books:

(1) Abel Alier, South Sudan: The Persistence of Breaching Covenants and Pacts, translated by Bashir Muhammad Saeed, 1st ed., Middlelight Limited, (London, 1992).

(2) Tawfiq Al-Madani, History of Political Conflicts in Sudan and Somalia, 1st ed., Syrian General Book Authority, (Damascus, 2012).

(3) John Gai Not Yeoh, Revolution in the Equatorial Mountains and its Impact on Sudanese Politics 1955-1972, translated by: Muhammad Ali Jadin, 3rd ed., Rafiqi Printing and Publishing, (Juba, 2016).

(4) ……, Isolation - Unity and Separation, 1st ed., Dar Azza for Publishing and Distribution, (Khartoum, 2009).

(5) ……., History of Political Thought in South Sudan, translated by: Muhammad Ali Jadin, 2nd ed., Rafiqi Printing and Publishing, (Juba, 2016).

(6) Hamdana Allah Mustafa Hassan, The Sudanese Umma Party 1945-1969, Saeed Raafat Printing Company, (Cairo, 1989).

(7) Deng Aling, South Sudan and the Road to the Future, 1st ed., Azza Publishing and Distribution House, (Khartoum, 2017).

(8) Dunya Farouk Saleh Al-Omar, Lieutenant General Ibrahim Abboud and the First Military Rule in Sudan 1958-1964, Thaer Al-Asami Foundation, (Baghdad, 2016).

(9) Al-Sadiq Al-Mahdi, The Balance of National Destiny in Sudan, (Omdurman, 2010).

(10) Adel Ahmed Ibrahim Mohamed, 60 Sudanese Geniuses in One Hundred Years, 1st ed., Dana Com Media Services Center, (Khartoum, 2020).

(11) Abdul Basit Sabdarat, Governments of Sudan 50 Years of Ministerial Unrest and Anxiety 1954-2004, 2nd ed., Sudanese House of Books, (Khartoum, 2014).

(12) Abdul Qader Ismail, Christian Fundamentalism and the Identity Crisis in Sudan, Al-Tobji Foundation for Printing and Publishing, (Cairo, 2006).

(13) Abdul Latif Al-Buni, The Constitution of Sudan, Secular or Islamic: A Study of the Political Conflict that Took Place in the Period.

(14) Abdul Majeed Bob, South Sudan: The Controversy of Unity and Secession, 2nd ed., Azza Publishing and Distribution House, (Khartoum, 2010).
(15) Essam Abdel Fattah, Al-Sadiq Al-Mahdi and Sudan, Kunuz for Publishing and Distribution, (Cairo, 2009).
(16) Ali Abbas Habib, Federalism and Separatism in Africa: An Analytical Study of Eritrea - South Sudan - Biafra, Madbouly Library, (Cairo, 1999).
(17) Ammar Al-Sheikh Muhammad, The Sudanese Press' Treatment of the War in South Sudan 1987-1989, African Research and Studies Center, (n.d., 1997).
(18) Aoun Al-Sharif Qasim, Encyclopedia of Tribes and Genealogies in Sudan, Vol. 3, Afrograph Printing and Packaging Company, (Khartoum, 1996).
(19) Faisal Abdul Rahman Ali Taha, The Issue of Southern Sudan in a Historical Context 1899-1986, 1st ed., Abdul Karim Mirghani Cultural Center, (Omdurman, 2012).
(20) Muhammad Al-Hashemi Al-Hamdi, The First Dialogue with Dr. Hassan Al-Turabi and the Islamic Movement in Sudan, Dar Al-Qalam, (Khartoum, 1987).
(21) Muhammad Anwar, The Dinka, an Extension of the Negro Hamitic Race in the Sudanese State, Africa Our Continent Magazine, Issue 7, Cairo, 2013.
(22) Muhammad Saeed Al-Qaddal, Landmarks in the History of the Sudanese Communist Party in Half a Century 1946-1996, 1st ed., Dar Al-Farabi, (Beirut, 1999).
(23) Muhammad Umar Bashir, The Problem of South Sudan: The Background of the Conflict and From Internal War to Peace, translated by Henry Riad and others, Dar Al-Mamun, (Khartoum, 1983).
(24) Mudather Abdul Rahim, The Problem of South Sudan: Its Nature, Development, and the Impact of British Policy on Its Formation, 1st ed., Dar Al-Sudaniya, (Khartoum, 1970).
(25) Mona Hussein Obaid, The Political Map of the Parties of South Sudan, Journal of International Studies, Issue 41, 2009.

Theses and Dissertations:

(1) Ahmed Nema Al-Shajri, Muhammad Ahmed Mahjoub and the political cycle in Sudan until 1976, Master's thesis, College of Arts, University of Iraq, 2018.

(2) Ismail Hamid Muhammad, The Civil War in Sudan 1955-1972, PhD thesis, College of Education, Samarra University, 2018.

(3) Nada Hussein Ali Hamad Al-Jubouri, The Sudanese African National Union Party "SANU" (1958-1972) A Historical Study, Master's thesis, College of Education for Girls, University of Baghdad, 2016.

English Books:

(1) Kuyok Abol Kuyok, South Sudan The Notable Firsts, Published by Author House, London, 2015.

(2) Francis Mading Deng, The Dinka Of The Sudan, by Rinehart and Winston, New York,1972.

(3) Edgar O'ballance, Sudan Civil War and Terrorism 1956-1999, Published by Macmillan Press ltd, London, 2000.